
01

القسم الأول
التطورات الاقتصادية
العامّة

أولاً: الإقتصاد العالمي

1-1 إستناداً إلى آخر المعطيات الصادرة عن صندوق النقد الدولي، انخفض معدل نمو الإقتصاد العالمي إلى ٣,١٪ في العام ٢٠١٥ مقابل ٣,٤٪ في العام السابق، بفعل تراجع معدلات النمو في الإقتصادات الصاعدة والنامية كمجموعة، وتحديدًا بسبب التراجع الحادّ والنمو السلبيّ في كلّ من الإقتصادين الروسي (مع انخفاض أسعار النفط والعقوبات المفروضة من الغرب) والبرازيلي (الذي يعاني من الركود) والتراجع الأقلّ حدّةً في الإقتصاد الصيني. وقد بات واضحاً أن الإقتصادات الصاعدة والنامية تسهم في الفترة الأخيرة بما يزيد عن ٧٠ بالمئة من النمو العالمي استناداً إلى مقياس تعادلات القوة الشرائية (Purchasing Power Parities). في المقابل، كان التعافي في مجموعة الإقتصادات المتقدّمة محدوداً في العام ٢٠١٥ مع تسجيل استقرار في نمو الإقتصاد الأميركي وتحسّن متواضع في نمو إقتصاد كلّ من اليابان ومنطقة اليورو، قابله تراجع في الأداء الإقتصادي للمملكة المتّحدة وكندا (راجع الجدول أدناه).

2-1 ومن المتوقّع أن يعود معدّل نمو الإقتصاد العالمي إلى الارتفاع بشكل بسيط إلى ٣,٢٪ في العام ٢٠١٦ ومن ثم إلى ٣,٥٪ في العام ٢٠١٧ مع التعافي التدريجي المتوقّع لبعض الدول الصاعدة والنامية من الضائقة الاقتصادية التي تمرّ بها حالياً، كروسيا والبرازيل حيث سُجّلت معدلات سلبية، وبعض دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط، ما لم تحصل خضّات أو أزمات اقتصادية أو سياسية، وذلك على الرغم من التراجع المتوقّع في نشاط الإقتصاد الصيني والذي سيقابله تحسّن طفيف يكاد لا يذكر في نمو الإقتصادات المتقدمة كمجموعة.

3-1 وبحسب المصدر عينه، هناك ثلاثة عوامل أساسية ما تزال تتحكّم في هذه المرحلة بأفاق الإقتصاد العالمي. أولاً، التباطؤ التدريجي لنمو الناتج المحلي الصيني مع إعادة توازن إلى النشاط الإقتصادي من خلال توجيهه نحو الاستهلاك والخدمات بعيداً عن الاستثمار والصناعات التحويلية. وهو ما دل عليه تراجع حركة الواردات والصادرات بوتيرة متسارعة. وتترتب على تراجع حركة الطلب والاستثمار في الصين (وغيرها من الدول) انعكاسات على إقتصادات أخرى من خلال قنوات التجارة العالمية والطلب على السلع الأولية لا سيّما النفط. ثانياً، تدنّي أسعار الطاقة وغيرها من السلع الأولية وما يستتبع ذلك من ضغوط على أوضاع المالية العامة للدول المصدّرة للنفط ومن أعباء على نموّها الإقتصادي، في حين يسهم هذا التدنّي في خفض النفقات على الطاقة وفي دعم الطلب في البلدان المستوردة للنفط. كما أنّ لانخفاض أسعار النفط تأثيراً هاماً على الاستثمار في قطاعي النفط والغاز ولا سيّما في استخراجهما، ما يؤثّر بدوره على نشاط الإقتصاد العالمي. ويتمثل العامل الثالث بتشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة بشكل تدريجي وبحسب تطور المعطيات الاقتصادية من خلال رفع معدلات الفائدة في ظلّ التعافي الإقتصادي السائد إنّما البطيء، في حين تواصل المصارف المركزية في عدد من الإقتصادات المتقدمة الرئيسية الأخرى، كمنطقة اليورو واليابان، اعتماد سياسة مالية تيسيرية لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز النمو. وقد يكون لرفع أسعار الفائدة الأساسية في الولايات المتحدة في ظل مخاوف من تراجع النمو في بعض الإقتصادات الصاعدة ارتدادات سلبية على الحسابات الخارجية والتدفقات الرأسمالية وأسعار العملات في عدد من إقتصادات الأسواق الصاعدة. وتجدر الإشارة إلى أن لجنة السوق المفتوحة للاحتياطي الفدرالي الأميركي (FOMC) توقعت مؤخراً ألا تتجاوز معدلات الفائدة الطويلة الأجل ٣,٢٥٪ خلال السنوات الثلاث المقبلة.

معدلات نمو الإقتصاد العالمي في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ وتلك المتوقعة لعامي ٢٠١٦ و٢٠١٧

متوقع		محقق		
٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
٣,٥	٣,٢	٣,١	٣,٤	الإقتصاد العالمي
٢,٠	١,٩	١,٩	١,٨	البلدان المتطورة، منها:
٢,٥	٢,٤	٢,٤	٢,٤	الولايات المتحدة الأمريكية
١,٦	١,٥	١,٦	٠,٩	منطقة اليورو
٠,١-	٠,٥	٠,٥	٠,٠	اليابان
١,٩	١,٥	١,٢	٢,٥	كندا
٢,٢	١,٩	٢,٢	٢,٩	المملكة المتحدة
٤,٦	٤,١	٤,٠	٤,٦	الدول الناشئة والنامية، منها:
٤,٠	٣,٠	٣,٤	٥,١	أفريقيا
٣,٣	٣,٥	٣,٥	٢,٨	أوروبا الوسطى والشرقية
١,٣	١,١-	٢,٨-	١,١	كومنولث الدول المستقلة (CIS) بما فيها روسيا
٠,٨	١,٨-	٣,٧-	٠,٧	روسيا
٠,٠	٣,٨-	٣,٨-	٠,١	البرازيل
٦,٣	٦,٤	٦,٦	٦,٨	دول آسيا النامية، منها:
٦,٢	٦,٥	٦,٩	٧,٣	الصين
٧,٥	٧,٥	٧,٣	٧,٢	الهند
٣,٣	٢,٩	٢,٣	٢,٦	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
١,٥	٠,٥-	٠,١-	١,٣	أميركا الوسطى والجنوبية والكاربيبي

المصدر: تقرير الإقتصاد العالمي WEO / صندوق النقد الدولي

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

4-1 كما هي الحال بالنسبة إلى الإقتصاد العالمي، فقد تراجع أيضاً نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى ٢,٣٪ في العام ٢٠١٥ مقابل ٢,٦٪ في العام الذي سبق، تحت تأثير ضعف الثقة وتزايد حالة الغموض الناشئة عن التطورات الجيو-سياسية، أي الصراعات السياسية والاضطرابات الأمنية الإقليمية، واستمرار الأسعار المنخفضة للنفط مع تباين واضح لانعكاسات هذه المستويات على النشاط الاقتصادي للبلدان المصدرة للنفط وتلك المستوردة له كما هو مبين أدناه. ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو في هذه المنطقة إلى ٢,٩٪ في العام ٢٠١٦ و ٣,٣٪ في العام ٢٠١٧ بفعل بعض التعافي المحتمل في إنتاج النفط وتصديره، واحتمال تراجع حدة الصراعات الإقليمية في المنطقة، والتحسّن المرتقب لنشاط الإقتصاد الإيراني والذي سينتقل معدّل نموه من صفر في العام ٢٠١٥ إلى ما يقارب ٤٪ في العامين ٢٠١٦ و ٢٠١٧.

5-1 في ما يخصّ البلدان المصدّرة للنفط، فقد انخفض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في دول مجلس التعاون الخليجي قليلاً إلى ٣,٣٪ في العام ٢٠١٥ (٣,٤٪ في العام ٢٠١٤) وإنّما من المتوقع أن يشدّ تباطؤ النمو لهذه المجموعة في العام ٢٠١٦ ليصل إلى ٢,٨٪ في سياق تراجع أسعار النفط والاضطرار إلى تقليص الإنفاق العام وضبط أوضاع المالية العامة، مع ما لذلك من تأثيرات على نشاط ونمو اقتصادات هذه الدول، ورغم محاولة الحدّ من الأثر السلبيّ من خلال زيادة الإنتاج النفطي في بعض دول الخليج. وقد أدّى تراجع أسعار النفط مؤخراً إلى هبوط الإيرادات الحكومية وإضعاف الموازنة العامة والحسابات الخارجية. فبعد أن كان فائض رصيد المالية العامة عند ٢,٩٪ من الناتج المحلي في العام ٢٠١٤ تحوّل هذا الرصيد إلى سلبيّ وشكّل - ١٣,٢٪ من الناتج في العام ٢٠١٥ مع توقع أن يبلغ عجز المالية العامة الكلي -١٢,٦٪ من الناتج في العام ٢٠١٦. أمّا في ما يتعلق برصيد الحساب الجاري، فتشير التوقعات إلى انخفاضه من فائض يوازي ١٤,٨٪ من الناتج في العام ٢٠١٤ إلى عجز بحدود -٠,٢٪ و-٢,٥٪ من الناتج في العامين ٢٠١٥ و٢٠١٦ على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الهوامش الوقائية، على شكل أصول أجنبية، تتيح لبعض البلدان المصدّرة للنفط تجنّب إجراء تخفيضات حادّة في الإنفاق العام وتخفّف من العبء على النمو. أمّا البلدان حيث الإحتياجات الوقائية منخفضة أو غير متاحة، فتواجه احتياجات أكثر إلحاحاً للتصحيح المالي، كتطبيق إصلاحات تُعنى بتنويع الإقتصادات بعيداً عن النفط من خلال تحسين بيئة الأعمال والتحفيز على زيادة المشروعات الخاصة في القطاع التجاري وزيادة العمالة في القطاع الخاص.

6-1 أمّا في البلدان المستوردة للنفط، فقد اختلف الأمر إذ ارتفع معدّل النمو إلى ٣,٨٪ في العام ٢٠١٥ مقابل ٢,٩٪ في العام السابق. ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو لدى مجموعة هذه الدول ٣,٥٪ في العام ٢٠١٦ و٤,٢٪ في العام ٢٠١٧، إذ تستفيد هذه الدول كمجموعة من انخفاض أسعار النفط لجهة زيادة مستوى الثقة والاستثمار مع توافر القدرة على إنجاز إصلاحات اقتصادية وضبط أوضاع المالية العامة، من جهة، ومن تحسّن النمو والأداء الاقتصادي في منطقة اليورو والذي يدعم الطلب على سلعها وخدماتها، من جهة أخرى. وتتفاوت المفاعيل الإيجابية بين الدول لا سيّما بالنسبة إلى تلك التي تعاني من مضاعفات الصراعات الأمنية والسياسية في المنطقة.

ثانياً: الإقتصاد اللبناني

1-2 في العام ٢٠١٥، كان أداء الإقتصاد اللبناني ضعيفاً كسائر السنوات الأربع السابقة التي تلت بدء الأحداث الدامية في سورية، بل كان الأضعف منذ نحو عشرة أعوام. إذ تراجع معدّل نمو الناتج المحلي الحقيقي إلى حوالي ١٪ مقابل ٢٪ في العام ٢٠١٤ و ٣٪ في العام ٢٠١٣ وفق المعطيات الأولية المتوافرة. ويعود تباطؤ النمو الإقتصادي إلى تراجع الطلب الإجمالي مع استمرار شبه الجمود السياسي والمؤسّساتي والفراغ الرئاسي المتماذي منذ أيار ٢٠١٤، الأمر الذي يؤثر سلباً على ثقة المستهلكين والمستثمرين معاً، وبالتالي يدفع إلى التريث والترقّب في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنفاق على السلع المعمّرة والقيام بمشاريع استثمارية، ما يسهم في كبح حجم مكوّنَي الناتج المحلي الإجمالي الرئيسيّين، أي الإستهلاك والإستثمار. كما يعود التباطؤ إلى تفاقم الوضع المتأزم أصلاً في سورية والصراعات القائمة في المنطقة، والتي تنعكس بشكل مباشر وغير مباشر على حركة السياحة والتصدير وعلى حركة توافد الرساميل والاستثمارات المباشرة.

2-2 ويلاحظ أنّ معدّل النمو في لبنان عام ٢٠١٥ عرف المنحى التراجعي ذاته الذي شهده كلّ من الإقتصاد العالمي واقتصاد منطقة الشرق الأوسط، إنّما جاء أدنى من معدّل نمو الإقتصاد العالمي البالغ ٣,١٪، ومن معدّل النمو في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والبالغ ٣,٨٪، ومن معدّل النمو في العالم العربي والبالغ ٢,٨٪. ويتوقّع صندوق النقد الدولي أن يبلغ معدّل النمو الحقيقي في لبنان ١٪ و ٢٪ في كلّ من العامين ٢٠١٦ و ٢٠١٧ على التوالي. وفي هذا السياق، يتطلب تحسّن النمو الإقتصادي في المرحلة المقبلة انفراج الوضع السياسي المحلي مع انتخاب رئيس للجمهورية والاتفاق على قانون للإنتخابات النيابية من أجل إعادة الثقة وإحياء النشاط الإقتصادي، وإجراء إصلاحات هيكلية ضرورية، بالإضافة إلى انخفاض منسوب الصراعات الإقليمية، إذ أثبتت الأزمة السورية مدى تأثيرها الطويل الأمد على آفاق لبنان الإقتصادية.

الناتج المحلي الإجمالي، الحساب الجاري ومعدلات النمو والتضخم

٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
١,٠	٢,٠	٣,٠	معدل النمو الحقيقي (%)
٣,٧-	١,٩	٤,٨	تغيّر أسعار الاستهلاك (متوسط الفترة) (%)
١,٤	٢,٨	٥,٣	معدل التضخم GDP deflator (%)
٧٦٥١٨	٧٤٧١٤	٧١١٨٥	الناتج المحلي الإجمالي (مليار ليرة)
٥٠,٨	٤٩,٦	٤٧,٢	الناتج المحلي الإجمالي (مليار د.أ.)
٣,٤-	١,٤-	١,١-	ميزان المدفوعات (مليار د.أ.)

المصادر: إدارة الإحصاء المركزي، صندوق النقد الدولي.

3-2 وقد سجّلت معظم المؤشرات الاقتصادية المتوافرة حول العام ٢٠١٥ إمّا تراجعاً وإمّا تباطؤاً في وتيرة تحسّنها مقارنةً مع مستوياتها وأدائها لعام مضى، عاكسةً بذلك ضعف النشاط الاقتصادي الإجمالي في لبنان المتأثر بالأوضاع المحلية والإقليمية السائدة. ومن هذه المؤشرات نذكر:

- تراجع قيمة الشيكات المتقاصة بنسبة ٦,٦٪، ما يعكس إجمالاً تراجع حجم الإنفاق أو الطلب الكلي ويؤشّر بشكل أساسي إلى ضعف نشاط قطاعي التجارة والبناء. مع العلم أن هذا التراجع في قيمة الشيكات المتقاصة يتضمّن في جزء منه تراجع بعض الأسعار الداخلية والخارجية المشار إليه في أكثر من مكان في هذا التقرير.
 - تقلص مساحات البناء المرخّص بها بنسبة ٨,٩٪ في العام ٢٠١٥، وانخفاض قيمة الرسوم العقارية بنسبة ناهزت ٩,٤٪، وعدد عمليات البيع العقارية بنسبة ١٠,٥٪، وكميات الإسمنت المسلمة بنسبة ٨,٦٪، في إشارة إلى تراجع أداء قطاع العقارات والبناء.
 - تراجع كلّ من كمّيات الصادرات السلعية بنسبة ١٣,٢٪ وقيمتها بنسبة ١٠,٩٪ في العام ٢٠١٥ وانخفاض قيمة الصادرات الصناعية بنسبة ١١,٢٪ في العام المذكور. كما تراجعت قيمة الصادرات الزراعية بنسبة ٦٪ مع ازدياد تكلفة الشحن والتأمين نتيجة الحرب في سورية والتطورات في المنطقة. وهو ما يؤشّر إلى تراجع أداء قطاعي الزراعة والصناعة أيضاً.
 - تراجع عدد القروض المدعومة من مؤسسة "كفالات" والممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة، ولا سيّما العاملة في القطاعين الزراعي والصناعي، بنسبة ١٩,٢٪ في العام ٢٠١٥. كما تراجعت قيمتها بنسبة ١٤,٨٪ في العام المذكور، ممّا يعكس أيضاً التراجع في القطاعين المذكورين والإنفاق الاستثماري فيهما.
 - ارتفاع إجمالي كمّيات السلع المستوردة بما نسبته ١,٦٪ فقط في العام ٢٠١٥ كمؤشّر إلى ضعف حركة استهلاك الأسر وإنتاج السلع والخدمات والاستثمار. في حين تراجعت قيمة السلع المستوردة بنسبة ١١,٨٪ في العام المذكور.
 - تسجيل تحسّن ظاهريّ خارج عن الإطار العام في حركة السياحة، دلّ عليه ازدياد كلّ من حركة القادمين إلى لبنان عبر المطار بنسبة ٩,١٪ وحركة المغادرين بنسبة ١٠,٧٪، وارتفاع عدد السياح القادمين إلى لبنان بما نسبته ١٢,١٪ في العام ٢٠١٥، مع الإشارة إلى أنّ حوالي ثلثهم من البلدان العربية. كذلك ارتفاع نسبة إشغال الفنادق في بيروت إلى ٥٦٪ في العام ٢٠١٥ من ٥٢٪ في العام ٢٠١٤. مع العلم أن الحركة عبر المطار تشمل عدداً كبيراً من النازحين السوريين والعراقيين.
 - تحسّن المؤشر الاقتصادي العام لمصرف لبنان بنسبة ٢,٠٪ فقط في العام ٢٠١٥ (+٣,٢٪ في العامين ٢٠١٤ و٢٠١٣)، وهو رقم ينسجم إلى حدّ ما مع معدل النمو المنخفض وأداء المؤشرات الاقتصادية المشار إليهما.
- وبالملاحظ أن المؤشرات الاقتصادية المتوافرة عن الأشهر الأربعة الأولى في العام ٢٠١٦ سجّلت تحسّناً بالمقارنة معها في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٥ يؤمّل أن ينسحب على كامل السنة الجارية.

4-2 إنَّ ضعف الأداء الإقتصادي، المترافق مع انخفاض الأسعار بشكل عام، إضافةً إلى انخفاض أسعار المشتقات النفطية عالمياً، انعكس على المالية العامة للدولة وتحديدًا على نمو الإيرادات الحكومية التي ازدادت خارج إيرادات الإتصالات وعمليات الخزينة بنسبة ٠,٦٪ فقط بالمقارنة مع العام ٢٠١٤. ومع عدم الإستثناء وأخذ الأرقام الإجمالية كما هي ومقارنتها مع أرقام العام ٢٠١٤ (والمتمضمّنة مبالغ عائدة لأعوام سابقة كما أشرنا أدناه)، تكون الإيرادات الاجمالية من عمليات الموازنة والخزينة قد تراجعت بنسبة ١٢٪.

5-2 في المقابل، ساهم تراجع أسعار المشتقات والفاطورة النفطية في خفض أكلاف مؤسسة كهرباء لبنان بحوالي المليار دولار في العام ٢٠١٥، وكاد أن يؤدّي هذا الأمر إلى انخفاض النفقات الحكومية بشكل بالغ لولا ارتفاع بعض النفقات الأخرى، لأسباب مختلفة، وخدمة الدين، بفعل سياسة إدارة الدين العام والتكريز على إصدارات السندات الطويلة الأجل وذات العوائد المرتفعة نسبياً بالمقارنة مع السندات ذات الأجل القصيرة، وبسبب أمور أخرى تتعلق بمخاطر البلد وسياسة الإستقرار النقدي. ولا بدّ من الإشارة أيضاً إلى أعباء النازحين السوريين غير الظاهرة على المالية العامة، لا سيّما مع وجود أكثر من ١,٥ مليون نازح سوري وما يستتبعه من زيادة الطلب على الخدمات العامّة كالصّحة والتعليم والكهرباء والنقل وغيرها لتزيد الضغوط على الإنفاق العام. وعليه، انخفض إجمالي النفقات من عمليات الموازنة والخزينة بحوالي ٢٪ فقط.

6-2 وفي المحصّلة، ارتفع العجز العام إلى حوالي ٧,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٥ من ٦,٢٪ في العام الذي سبق، في حين لم يشكل الرصيد الأولي إلا ١,٤٪ من الناتج مقابل ٢,٦٪ في العامين المذكورين على التوالي، لتظلّ نسبة العجز العام إلى الناتج المحلي من بين الأعلى عالمياً. ويتبيّن من خلال مراجعة الأرقام أن أداء المالية العامة في العام ٢٠١٥ كما في السنة التي سبقتها، لم يساعد في التخفيف من التباطؤ الإقتصادي الحاصل، بل ربّما يكون قد ساهم في حصوله.

7-2 وبعد استقرار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي على ١٣٤٪ في السنتين السابقتين، ارتفعت هذه النسبة إلى حوالي ١٣٨,٥٪ في العام ٢٠١٥ مع ازدياد الدين العام بنسبة ٥,٦٪ في العام المذكور لتتجاوز نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي. لذا، تُعتبر تدابير ضبط أوضاع المالية العامة في لبنان وتنشيط الحركة الاقتصادية وتحفيز النمو من أبرز الأولويات لنمو مستدام على المدى الطويل ولتحويلٍ منحي الدين العام إلى انخفاضي. كما تُهمّ حاجة إلى تحويل النفقات العامّة أكثر نحو النفقات الإستثماريّة جنباً إلى جنب مع تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك الحدّ من الهدر والتهرّب الضريبي والفساد، وكلها تدابير تدعم النمو الإقتصادي على نطاق أوسع.

8-2 في المقابل، تابعت السلطات النقدية في العام ٢٠١٥ سياسة الإستقرار النقدي وتحفيز النمو الإقتصادي وضبط التضخّم الذي سجّل معدلاً سلبياً بحوالي ٣,٧٪ في العام المذكور نتيجة تباطؤ النشاط الإقتصادي وانخفاض أسعار السلع المستوردة، وبخاصة أسعار المشتقات النفطية. وقد سعت السلطات النقدية، بالتعاون مع وزارة المال والمصارف، إلى تأمين الإستقرار النقدي الذي يمثّل الهدف الأساسي للسياسة النقدية في لبنان، لما يشكّله من مصلحة للقطاع المصرفي وللإقتصاد وللوضع الاجتماعي. كما استطاع مصرف لبنان، بالتعاون مع القطاع المصرفي، المحافظة على مستوى مرتفع من إجمالي الاحتياطي بالعملة الأجنبية بلغ حوالي ٣٠,٦ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٥ دون احتساب استثماراته في سندات اليوروبندز اللبنانية والسندات العالمية الأخرى. وساهمت السياسة النقدية في دعم النشاط الإقتصادي من خلال توفير رزمة من التحفيزات الإقتصادية، بغية

١- استثنينا من هذه المقارنة، توجّهاً للدقّة، الإيرادات من وفر موازنة الإتصالات السلكية واللاسلكية لأنه، اعتباراً من شهر كانون الثاني 2015، تُسجّل فقط المبالغ الفعلية المحوّلة من قبل وزارة الاتصالات إلى حساب الخزينة اللبنانية لدى مصرف لبنان، علماً أنه في السنوات السابقة كانت تُعتمد المبالغ الشهرية المقدّرة من قبل وزارة الاتصالات أو وزارة المالية. كما أنّ إيرادات الاتصالات العائدة لعام 2014 تتضمّن عملياً مبالغ كبيرة عائدة لسنوات خلت تمّ تحصيلها في العام المذكور. مما يجعل المقارنة بين العامين 2015 و2014 على هذا الصعيد غير دقيقة ومضلّلة. كما استثنينا عمليات الخزينة لجهة القبض نتيجة تحصيل متأخرات من وزارة الاتصالات في العام 2014، من ضمنها جزء للبلديات فيما الأمر مختلف بالنسبة إلى أموال البلديات لعام 2015.

انخرط المصارف في برامج تسليفية تشجّع القطاع الخاص على الإستثمار بكلفة منخفضة في الإقتصادات الإنتاجية، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة وتأمين التمويل اللازم لانطلاق مؤسّسات جديدة صغيرة ومتوسطة الحجم لتنشيط الدورة الإقتصادية. واستمرّ مصرف لبنان في إطلاق هذه التحفيزات للعام الرابع على التوالي بحيث بلغت قيمتها مليار ونصف مليار دولار لعام ٢٠١٦.

9-2 وكان لتراجع نشاط القطاع الخارجي في العام ٢٠١٥ تأثير سلبيّ على النشاط والنمو الإقتصادي، إذ لم يستطع لبنان الإستفادة كما يجب من تراجع الفاتورة النفطية، وبالتالي من تقلص العجز في الميزان التجاري. فقد شهد العام ٢٠١٥ تراجعاً في قيمة صافي الصادرات (الصادرات ناقص الواردات) Net Exports، وهو أحد مكوّنات الطلب الكلي، بعد الإستقرار الذي عرفه في العام الذي سبق. فتراجعت قيمة الواردات بنسبة قاربت ١١,٨٪ في حين تراجعت قيمة الصادرات بنسبة ١٠,٩٪. وعلى الرغم من تراجع عجز الميزان التجاري بحوالي الملياريّ دولار، ازداد عجز ميزان المدفوعات على نحو ملحوظ في العام ٢٠١٥ ليبلغ حوالي ٣,٤ مليارات دولار مقابل عجز أدنى قدره ١,٤ مليار دولار في العام ٢٠١٤، في إشارة إلى أن صافي التدفقات المالية إلى لبنان تراجع على نحو لافت في العام ٢٠١٥ مقارنة مع العام الذي سبقه.

10-2 وبقي نشاط القطاع المصرفي المعبّر عنه من خلال نمو الموجودات الإجمالية للمصارف العاملة في لبنان مقبولاً في العام ٢٠١٥ على الرغم من تباطؤه بالمقارنة مع العام الذي سبق. إذ ارتفع إجمالي ميزانية المصارف التجارية بنسبة ٥,٩٪ وودائع الزبائن بنسبة ٥,٠٪، وهي تؤمّن المصدر الأساسي لموارد القطاع كونها تشكل ٨٣,٣٪ من إجمالي الميزانية، ولا تزال الزيادة الحاصلة فيها تعدّ كافية لتغطية الحاجات التمويلية للإقتصاد بقطاعه العام والخاص. ويعود ذلك بوجه خاص إلى نمو ودائع المقيمين التي استأثرت بما يزيد عن ثلاثة أرباع النمو الإجمالي للودائع في العام ٢٠١٥. كما ساهمت المصارف في الحفاظ على سير العجلة الإقتصادية وبالقدر الممكن عبر التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم التي شهدت ارتفاعاً ناهزت نسبته ٥,٩٪. بحيث باتت تشكل إلى جانب تسليفات القطاع العام، ما يقارب ١٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. كما ظلت مؤشرات السيولة والملاءة على مستوياتها الملائمة حفاظاً على مصالح المودعين والمستثمرين معاً.

11-2 وفي ختام فقرة الإقتصاد اللبناني، لا بدّ من التذكير بثلاثة أمور: أوّلها، أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق أسس شفافة لاستثمار طاقات القطاع الخاص الكبيرة في شتى مجالات التنمية التي يحتاجها الإقتصاد كقطاعات الإتصالات والنقل والمياه والطاقة التي تحتاج إلى استثمارات ضخمة وتوافر البيئة السياسية المحلية والإقليمية الحاضنة لهذه الإستثمارات. وثانيها، الحاجة إلى سياسات وإجراءات تهدف إلى تعزيز القدرات التنافسية للسلع اللبنانية والبحث عن أسواق جديدة لها. وثالثها، إعادة إحياء ملف النفط الحيوي والإستراتيجي بالنسبة إلى مستقبل لبنان، إذ ينبغي أن يندرج إقرار مرسومي النفط والغاز ضمن الأولويات. فما زال ملف استخراجهما في لبنان قيد انتظار التوافق السياسي على الرغم من مساهمة الإيرادات المحتملة الناتجة عنه في إنعاش الوضع الإقتصادي والمالي في البلد، ورفع مداخيل الدولة وخفض كلفة الإنتاج في مختلف القطاعات الإنتاجية كالكهرباء والصناعة والنقل. كما لا يمكن التغاضي عن الآثار السلبية المترتبة عن المشاحنات السياسية والتأجيل المستمرّ في عملية التنقيب عن النفط واستخراجه، وبالتالي المماطلة في الإستفادة من إيراداته، لا سيّما متى عادت أسعار المشتقات النفطية إلى الارتفاع من جديد.

ثالثاً: المالية العامة والمديونية العامة

1-3 تراجعت وضعية المالية العامة في سنة ٢٠١٥ قياساً على العام الذي سبق. فسجّل العجز العام الإجمالي ٥٩٥٨ مليار ليرة، أي ما نسبته ٧,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل عجز بقيمة ٤٦٣٢ مليار ليرة (٦,٢٪ من الناتج) في العام ٢٠١٤، علماً أنه يبقى دون العجوزات التي قاربت ٩٪ من الناتج في المتوسط في فترة ٢٠٠٦-٢٠١٤. وتراجع الفائض الأوّلي المحقق إلى ١٠٩٢ ملياراً (١,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في العام ٢٠١٥ من ١٩٧٠ مليار ليرة في العام ٢٠١٤ (٢,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وكانت عوامل عدّة، لا سيّما تغذية صناديق الخزينة بعائدات استثنائية من الإتصالات تعود لأعوام عدّة خلت، قد ساهمت في تحقيق نتائج العام ٢٠١٤، في حين شملت نتائج العام ٢٠١٥ فقط عائدات سنوية من الاتصالات، مما يفسّر جزئياً تراجع وضعية المالية العامة، فيما ارتبط الجزء الآخر من التراجع بتباطؤ النشاط الاقتصادي العام في البلاد وأمور أخرى مفصلة أدناه.

المالية العامة ٢٠١٣-٢٠١٥ (مليار ليرة)

التغيّر (%) ٢٠١٤/٢٠١٥	التغيّر (%) ٢٠١٣/٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
١٢,٠-	١٥,٥	١٤٤٣٥	١٦٤٠٠	١٤٢٠١	المقبوضات الإجمالية (موازنة +خزينة)
٣,٠-	٢,٣	٢٠٣٩٣	٢١٠٣٢	٢٠٥٦٣	المدفوعات الإجمالية (موازنة +خزينة)
٢٨,٦	٢٧,٢-	٥٩٥٨	٤٦٣٢	٦٣٦٢	العجز العام
		١٠٩٢+	١٩٧٠+	٣٦١-	الرصيد الأوّلي (+ فائض، -) عجز
		٧,٨	٦,٢	٨,٩	العجز العام/الناتج المحلي الإجمالي (%)
		١,٤	٢,٦	٠,٥-	الرصيد الأوّلي/الناتج المحلي الإجمالي (%)

المصدر: وزارة المالية.

2-3 وفي ما يتعلّق بالمقبوضات الإجمالية، فقد انخفضت من ١٦٤٠٠ مليار ليرة في العام ٢٠١٤ إلى ١٤٤٣٥ مليار ليرة في العام ٢٠١٥، أي بمقدار ١٩٦٥ مليار ليرة ونسبة ١٢٪. علماً أن حجم التراجع ونسبته ينخفضان إذا ما استثنينا من المقبوضات المحصّلة في العام ٢٠١٤ الإيرادات الاستثنائية المتأتية من الاتصالات عن فترة ٢٠١٠-٢٠١٣ والتي بلغت ١٦٣٦ مليار ليرة. وعليه، يكون تراجع المقبوضات نتج أيضاً من ضعف النمو الاقتصادي، شأنه في السنة التي سبقت ومن تراجع الإيرادات من الضريبة على القيمة المضافة، ولا سيّما مع انخفاض سعر النفط العالمي. وبذلك، تكون المقبوضات انخفضت إلى ١٨,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٥ مقابل ٢٢٪ في العام الذي سبق و٢٢,٤٪ في المتوسط في فترة ٢٠٠٦-٢٠١٤. وهذه النسبة تُعدّ منخفضة في لبنان بسبب هيكلية الضرائب القائمة والتهرّب الضريبي.

3-3 لقد تراجعت في العام ٢٠١٥ كلٌّ من الإيرادات الضريبية (-٠,٥٪) والإيرادات غير الضريبية (-٢٤,١٪) ومقبوضات الخزينة (-٥١,٧٪). وشكّلت حصة كلٍّ منها من مجموع المقبوضات ٧١,٦٪ و٢٢,٩٪ و٥,٥٪ على التوالي. وتأتّى التراجع البسيط للإيرادات الضريبية من تراجع الضريبة على الأملاك المبنية (-٥,٣٪) والرسوم الداخلية على السلع والخدمات (-٢,٥٪)، علماً أن الإيرادات من القيمة المضافة، والتي لا تزال تشكل المورد الأول للخزينة، انخفضت كذلك بنسبة ٤,٣٪، متأثرة إلى حدٍّ كبير بانخفاض أسعار النفط. وتراجعت أخيراً الإيرادات على الرسوم الجمركية على الاستيراد بنسبة ٦,٩٪، علماً أن الرسوم على المحروقات ارتفعت بنسبة ٢٢,٩٪ إذ تمَّ استيراد كميات أكبر في العام ٢٠١٥ نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية، إضافةً إلى الإجراءات التي تمَّ تطبيقها اعتباراً من كانون الثاني ٢٠١٥ وأدّت إلى رفع نسبة الرسوم على البنزين. وقد عوّضت عن هذا التراجع، ولو بشكل غير كامل، زيادة إيرادات ضريبة الدخل على الأرباح ورؤوس الأموال (+٣,٣٪) وإيرادات ضريبية أخرى.

المقبوضات الإجمالية (مليار ليرة لبنانية)

الحصة (%)	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
٢٠,٠	٢٨٨٧	٢٧٩٥	٢٥٠٢	الضريبة على الدخل، والأرباح ورؤوس الأموال
٥,٣	٧٦٧	٧١١	٦٦٠	منها: ضريبة الدخل على الفوائد (٥٪)
٨,٢	١١٧٩	١٢٤٥	١٢٠١	الضريبة على الأملاك المبنية
٢٥,٧	٣٧١٧	٣٨١١	٣٧٨٢	الرسوم الداخلية على السلع والخدمات
٢١,٩	٣١٥٩	٣٣٠٢	٣٢٩٦	منها: الضريبة على القيمة المضافة
١٤,٣	٢٠٦٤	٢٠٤٢	٢١٥٨	الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية
٤,٩	٧١٣	٧٦٦	٨١٧	منها: الرسوم الجمركية على الاستيراد
٤,٤	٦٢٩	٥١٢	٤٨٣	الرسوم على المحروقات
٣,٣	٤٨٣	٤٩٥	٤٧٣	إيرادات ضريبية أخرى
٧١,٦	١٠٣٣٠	١٠٣٨٨	١٠١١٦	الإيرادات الضريبية
١٦,٠	٢٣١٣	٣٤٩٨	٢٥١٨	حاصلات من إدارات ومؤسسات عامة ومن أملاك الدولة
١٢,٩	١٨٦٠	٣٠٣٤	٢١٥٦	منها: إيرادات من وفر موازنة الاتصالات
٦,٩	٩٩٢	٨٥٦	٧٥١	إيرادات غير ضريبية أخرى
٢٢,٩	٣٣٠٥	٤٣٥٤	٣٢٦٩	الإيرادات غير الضريبية
٥,٥	٨٠٠	١٦٥٨	٨١٦	مقبوضات الخزينة
١٠٠,٠	١٤٤٣٥	١٦٤٠٠	١٤٢٠١	المقبوضات الإجمالية

المصدر: وزارة المالية.

4-3 أمّا المدفوعات الإجمالية، فقد انخفضت بنسبة ٣٪، أي بوتيرة أدنى من انخفاض المقبوضات، وبلغت ٢٠٣٩٣ مليار ليرة في العام ٢٠١٥ مقابل ٢١٠٣٢ مليار ليرة في العام ٢٠١٤. وشكّلت ٢٦,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٢٨,٢٪ في العام ٢٠١٤ و ٣١,٢٪ في المتوسط في فترة ٢٠٠٦-٢٠١٤. ويتبيّن بالتالي أن مقدار الاستفادة من انخفاض الفاتورة النفطية إثر انخفاض أسعار النفط كان محدوداً بالنظر إلى هيكلية النفقات الحالية وافتقادها للمرونة، ولشبهه الشلل الحاصل في إدخال إصلاحات هيكلية على بند النفقات وفي إقرار مشاريع الموازنة العامة وبالنظر إلى الوضع الاقتصادي الضاغط والحاجة إلى تأمين الاستقرار المالي والنقدي من خلال سياسات الفوائد والآجال والهندسات المالية القائمة حالياً.

5-3 وانخفضت النفقات الأولية من خارج خدمة الدين العام إلى ١٣٣٤٣ مليار ليرة في العام ٢٠١٥ من ١٤٤٣٠ ملياراً في العام ٢٠١٤، أي بنسبة ٧,٥٪. وتأتّى الانخفاض بشكل أساسي من تراجع التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة ١٤٤٦ مليار ليرة وبالتالي، انخفضت كلفة دعم الكهرباء إلى ٢,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٥ مقابل ٤,٣٪ في العام ٢٠١٤. مع التذكير بأن انعكاسات انخفاض أسعار النفط بدأت تظهر في النصف الثاني من العام ٢٠١٤. في المقابل، ارتفعت المخصّصات ورواتب العاملين في القطاع العام بنسبة ٥,٢٪ بين العامين ٢٠١٤ و ٢٠١٥، مع زيادة الرواتب الأساسية والتقديمات لفئات من موظفي القطاع العام. وشكّلت الرواتب وملحقاتها في القطاع العام منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ٩,٣٪ في العام ٢٠١٥. أما النفقات الاستثمارية فاستقرّ حجمها تقريباً في العام ٢٠١٥ لتشكّل ١,٢٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي.

6-3 في المقابل، سجّل ارتفاع في خدمة الدين العام جاء بمعظمه من فوائد على ديون داخلية، بحيث وصلت إلى ٧٠٥٠ مليار ليرة من ٦٦٠٢ مليار في العام ٢٠١٤، أي بنسبة ٦,٨٪. فقد أدّت إصدارات سندات الخزينة الطويلة الأجل بفوائد مرتفعة نسبياً ومتلائمة مع طول الآجال وطبيعة المخاطر إلى زيادة خدمة الدين العام التي شكّلت ٣٤,٦٪ من مجموع النفقات و ٤٨,٨٪ من مجموع الإيرادات في العام ٢٠١٥. يُذكر أن الفوائد في لبنان يحددها على المديين المتوسط والطويل تطور علاوات المخاطر ووتيرة النشاط الاقتصادي وتطور المالية العامة. وإن قدرة القطاع العام على تمويل خدمة الدين تبقى مرتبطة بصلاية قاعدة الودائع المصرفية وإرادة القطاع المالي في استمرار شراء سندات سيادية، علماً أن هذا الارتباط يشكّل ضعفاً بنيوياً، وهو ناتج جزئياً عن عدم تطور الأسواق المالية بالشكل المبتغى.

المدفوعات الإجمالية (مليار ليرة لبنانية)

الحصة (%)	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
٣٤,٦	٧٠٥٠	٦٦٠٢	٦٠٠٠	خدمة الدين العام
٦٥,٤	١٣٣٤٣	١٤٤٣٠	١٤٥٦٢	النفقات الأولية
٣٤,٧	٧٠٨٠	٦٧٢٧	٦٤٧٣	منها: المخصّصات والرواتب والملحقات
٨,٤	١٧١١	٣١٥٧	٣٠٥٦	التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان
٤,٤	٨٨٨	٨٨٣	٩٨٧	النفقات الاستثمارية
١٠٠,٠	٢٠٣٩٣	٢١٠٣٢	٢٠٥٦٣	المدفوعات الإجمالية

المصدر: وزارة المالية.

7-3 في ما يتعلّق بمشروع موازنة ٢٠١٦، فقد أحاله وزير المالية إلى مجلس الوزراء ضمن المهلة الدستورية قبل نهاية آب ٢٠١٥. وتضمّن المشروع تقريراً تمهيدياً يعرض للوقائع المالية والاقتصادية والتوجّه نحو تأمين إيرادات جديدة، كما تضمّن تقديراً لنسبة العجز وكيفية التعاطي معه. وقُدّرت النفقات للسنة المذكورة بما يعادل ٢٣٢٠٠ مليار ليرة (من دون إدراج كلفة سلسلة الرتب والرواتب)، والإيرادات بحوالي ١٦٥٠٠ مليار ليرة ليكون العجز المقدّر في حدود ٦٧٠٠ مليار ليرة. وبالتالي، بات الطموح هو التكيّف مع نسبة النمو الاقتصادي المتراجعة والحفاظ على نسبة العجز، في انتظار إقرار مشروع الموازنة المؤجّل منذ العام ٢٠٠٥. وللعلم، فإن زيادة الإنفاق منذ العام ٢٠٠٥ لم يقابلها ارتفاع مماثل في تحصيل الإيرادات من ضريبية وغير ضريبية، لعدم إقرار قوانين ضريبية ورسوم إضافية، علماً أن ثمة ضرورة لمتابعة تفعيل الجباية ومكافحة التهرب الضريبي.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن الكلفة الفعلية للنزوح السوري على وضعية المالية العامة غير واضحة من خلال معطيات وزارة المالية رغم إشارة العديد من التقارير عن عبء النزوح على وضعية المالية العامة وتفاقمه خلال الفترة الأخيرة. وينتج هذا العبء من مجالات كثيرة، منها بخاصة استهلاك البنية التحتية من طرق وكهرباء ومياه واتصالات ومدارس ومستشفيات كما سبق وأشرنا. وتشير التقديرات إلى أن خسائر لبنان نتيجة الحرب السورية تجاوزت ١٢ مليار دولار بالإضافة إلى ازدياد معدلات البطالة لدى بعض الفئات الاجتماعية.

وفي النهاية، نكرّر أن المطلوب اتّخاذ إجراءات عملية لإقرار الموازنات العامة وإعادة التوازن إلى الإنفاق الحكومي من الجاري إلى الاستثماري ومحاربة التهرب الضريبي والفساد والهدر وإصلاح النظام التقاعدي.

إصدارات سندات الخزينة بالليرة وبالعملات الأجنبية

في العام ٢٠١٥، أصدرت وزارة المالية سندات يوروبندز بقيمة ٣,٨ مليارات دولار توزّعت كالآتي:

شباط: إصدار سندات بقيمة ٢,٢ مليار دولار: ٨٠٠ مليون دولار بفائدة ٦,٢٠٪ تستحقّ في العام ٢٠٢٥ وسندات بقيمة ١٤٠٠ مليون دولار بفائدة ٦,٦٥٪ تستحقّ في العام ٢٠٣٠. ويأتي هذا الإصدار بعد صدور القانون المعجل رقم ١٤ تاريخ ١١ تشرين الثاني ٢٠١٤ والمتعلّق بالإجازة للحكومة إصدار سندات خزينة بالعملات الأجنبية بحدود مبلغ لا يتجاوز ما يعادل مليارين و ٥٠٠ مليون دولار أميركي.

تشرين الثاني: إصدار سندات يوروبندز بقيمة ١,٦ مليار دولار، منها ٣١٨ مليون دولار استبدال من أصل ٧٥٠ مليوناً تمّ إصدارها عام ٢٠٠٥ بفائدة ٨,٥٪. وتوزّعت قيمة الاستبدال على سندات من فئتي ٩ سنوات و ١٣ سنة، فيما تضمّنت الإصدارات الجديدة وقيمتها ١,٢٨ مليار دولار (منها ٦٠٠ مليون دولار لمصرف لبنان) سندات إضافية مدته ٢٠ سنة. نشير إلى أن القانون المعجل رقم ٣٦ بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٥ أجاز للحكومة إصدار سندات خزينة بالعملات الأجنبية بحدود مبلغ لا يتجاوز ٣ مليارات دولار أميركي، على أن يُستعمل المبلغ في إطار إعادة هيكلة الدين العام.

وفي العام ٢٠١٥، أصدرت وزارة المالية سندات خزينة بالليرة اللبنانية طويلة الأجل، تدخل ضمن استراتيجية متوسطة الأمد لإدارة الدين العام لفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ تمّ إطلاقها في كانون الثاني ٢٠١٥. وتُضاف هذه السندات إلى الإصدارات الدورية من الفئات القصيرة الأجل. وقد تركّزت اكتتابات المصارف في السندات طويلة الأجل نظراً لعوائدها المرتفعة نسبياً وتوافر مستوى جيّد من السيولة بالليرة لديها.

فئة السندات	أشهر الإصدار	المردود
٧ سنوات	شباط - نيسان - حزيران - آب - تشرين الأول - تشرين الثاني	٧,٠٨٪
١٠ سنوات	كانون الثاني - آذار - أيار - تموز - أيلول - تشرين الأول - كانون الأول	٧,٩٨٪ (الإصدار الأول) ثم ٧,٤٦٪ (باقي الإصدارات)

ولا بدّ من الإشارة إلى أن وزارة المالية عمدت في كانون الثاني ٢٠١٦ إلى تمويل استحقاق سندات يوروبندز بحوالي ٤٣٢ مليون دولار في إطار اتفاقية مع مصرف لبنان. وتوزّع هذا الإصدار على شريحتين، الأولى بقيمة ٣٨,٥ مليون دولار تُضاف إلى السندات التي تستحقّ في تشرين الثاني ٢٠٢٤ بفائدة قسيمة ٦,٢٥٪ والثانية بقيمة ٣٩٣,٢ مليون دولار تُضاف إلى السندات التي تستحقّ في تشرين الثاني ٢٠٢٨ بفائدة قسيمة ٦,٦٥٪. كما أنهت في ٢٠ نيسان ٢٠١٦ إصدار سندات يوروبندز بقيمة مليار دولار أميركي توزّعت بين ٧٠٠ مليون استحقاق ٢٠٢٤ بفائدة قسيمة ٦,٦٥٪ و ٣٠٠ مليون استحقاق ٢٠٣١ بفائدة قسيمة ٧,٠٪. كما استمرّت في الأشهر الأولى من العام ٢٠١٦ في إصدار سندات طويلة الأجل تُضاف إلى الإصدارات الدورية. فقد أصدرت سندات من فئة ٧ سنوات في كل من كانون الثاني وآذار، ومن فئة ١٠ سنوات في كل من شباط ونيسان، كما أصدرت للمرّة الأولى في شهر آذار سندات من فئة ١٥ سنة.

المديونية العامة

8-3 ارتفع الدين العام الإجمالي إلى ١٠٦٠١١ مليار ليرة (ما يوازي ٧٠,٣ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل ١٠٠٣٥٦ مليار ليرة (٦٦,٦ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٤، مسجلاً بذلك زيادة نسبتها ٥,٦٪ مقابل زيادة نسبتها ٤,٩٪ في العام ٢٠١٤. وبما أن نسبة نمو الدين العام تجاوزت معدل النمو الاقتصادي الإسمي، فقد ارتفعت نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ١٣٤,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٤ إلى ما يقارب ١٣٨,٥٪ في نهاية العام ٢٠١٥، ما يبرز ضرورة الإسراع في تصحيح أوضاع المالية العامة ومضاعفة الجهود لتنشيط الدورة الاقتصادية وتحفيز النمو لأن مستوى الدين العام المرتفع ينطوي على عواقب غير محمودة وأكلاف باهظة، خصوصاً وأن مدفوعات الفائدة تستنفد حالياً ثلثي الإيرادات الضريبية وأكثر من ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

9-3 إلا أنه عند احتساب دين السوق، أي من دون الأخذ في الاعتبار ما يحمله مصرف لبنان والمؤسسات العامة والقروض الثنائية والمتعددة الأطراف وديون باريس ٢ و٣، تنخفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٨٩,٩٪ في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل ٩٠,٢٪ في نهاية العام ٢٠١٤.

10-3 أما الدين العام الصافي، والمحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، فقد بلغ ٩٢٧٨٤ مليار ليرة (٦١,٥ مليار دولار) في نهاية كانون الأول ٢٠١٥، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة ٧,٤٪ مقابل زيادة نسبتها ٧,٧٪ في العام ٢٠١٤، ذلك أن الدولة استعملت جزءاً من حساباتها وإيداعاتها لدى مصرف لبنان لتمويل جزء من نفقاتها. فتراجعت ودائع القطاع العام لدى مصرف لبنان من ٩١٢٣ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٤ إلى ٨١٥٤ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٥، أي بمقدار ٩٦٩ مليار ليرة بعد أن كانت هذه الودائع تراجعت بقيمة ١٩٠٩ مليارات ليرة في العام الذي سبق. ويبقى رصيد حساب الدولة لدى مصرف لبنان إيجابياً، الأمر الذي يسمح بتمويل العجوزات المستقبلية في حال تباطأت أو تراجعت التدفقات النقدية من الخارج على شكل ودائع مصرفية وغيرها.

11-3 وفي نهاية العام ٢٠١٥، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية ٦٥١٩٥ مليار ليرة، مشكّلةً حوالي ٦١,٥٪ من إجمالي الدين العام شأنها في نهاية العام ٢٠١٤ مقابل ما يعادل ٤٠٨١٦ مليار ليرة للدين المحرّر بالعملات الأجنبية، أي ما نسبته ٣٨,٥٪ من الدين العام الإجمالي. وتجدد الإشارة إلى أن توزع الدين وتركزه على المكتتبين المقيمين يخفف من مخاطره كون هؤلاء المكتتبين أكثر تحملاً للمخاطر الحقيقية باعتبارهم متآلفين مع أوضاع البلاد السياسية والاقتصادية والأمنية.

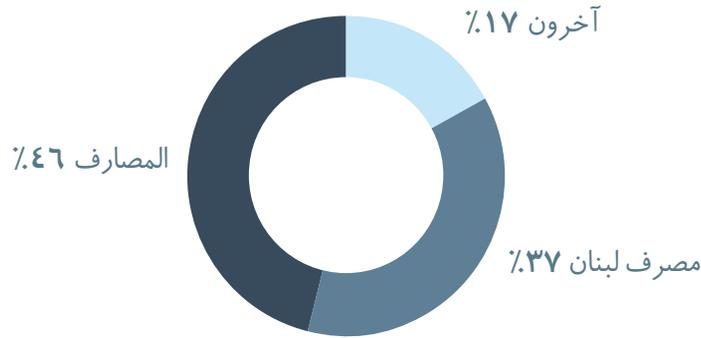
الدين العام ٢٠١٣-٢٠١٥ (نهاية الفترة - مليار ليرة)

التغيير (%) ٢٠١٤/٢٠١٥	التغيير (%) ٢٠١٣/٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
٥,٦+	٤,٩+	١٠٦٠١١	١٠٠٣٥٦	٩٥٧١٠	الدين العام الإجمالي
					توزع الدين العام الإجمالي:
٥,٦+	٩,٧+	٦٥١٩٥	٦١٧٥٢	٥٦٣١٢	الدين العام بالليرة اللبنانية
٥,٧+	٢,٠-	٤٠٨١٦	٣٨٦٠٤	٣٩٣٩٨	الدين العام بالعملة الأجنبية
٥,٣-	٩,٩-	١٣٢٢٧	١٣٩٦٥	١٥٤٩٥	ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي
٧,٤+	٧,٧+	٩٢٧٨٤	٨٦٣٩١	٨٠٢١٥	الدين العام الصافي
					تمويل الدين العام الإجمالي (تقديرات) (%):
		٥٣,٣	٥٥,٩	٥٩,٠	المصارف في لبنان
		٣٣,٥	٢٨,٥	٢٦,٥	مصرف لبنان والمؤسسات العامة
		٤,٤	٥,١	٤,٧	مقيمون آخرون
		٩,٠	١٠,٥	٩,٨	غير مقيمين
		٣,٥	٤,٤	٤,٨	منها: قروض ثنائية ومتعددة الأطراف
		٥,٥	٦,١	٥,٠	آخرون

المصدر: وزارة المالية.

12-3 على صعيد تمويل الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية، انخفضت حصة المصارف إلى ٤٥,٨٪ في نهاية العام ٢٠١٥ من ٥١,٠٪ في نهاية العام ٢٠١٤ قبلها ارتفاع حصة مصرف لبنان إلى ٣٧,٣٪ من ٣٢,٢٪ في التاريخين على التوالي واستقرار حصة القطاع غير المصرفي على ١٦,٩٪. ويعود ذلك إلى الإقبال الضعيف للمصارف على الاكتتاب بسندات الخزينة من فئات ٣ أشهر حتى ٥ سنوات لصالح الاكتتاب بالسندات من فئتي سبع وعشر سنوات والاكتفاء إلى حد كبير بتجديد الاستحقاقات. وكان مصرف لبنان يعوّض النقص عند الحاجة، فيتدخل شارباً الفائض من المعروض لتأمين توازن السوق، علماً أن صندوق النقد الدولي يوصي منذ فترة مصرف لبنان بضرورة تخفيف دور الوساطة الذي يؤديه بين المصارف والدولة.

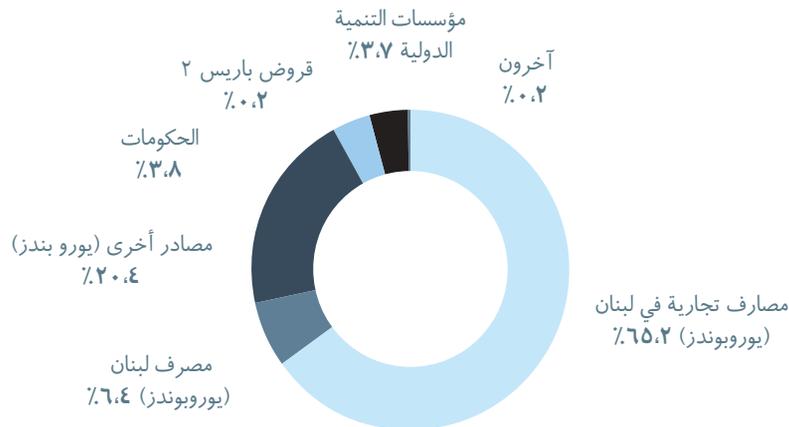
مصادر تمويل الدين العام بالليرة اللبنانية نهاية العام ٢٠١٥ (%)



المصدر: مصرف لبنان.

3-13 وفي ما يخص تمويل الدين المحرر بالعملة الأجنبية، فقد ازدادت محفظة المصارف في سندات اليوروبندز بقيمة ١٣٣٥ مليون دولار في العام ٢٠١٥ وبلغت ١٧٦٤٥ مليون دولار في نهاية العام المذكور مقابل ١٦٣١٠ ملايين في نهاية العام ٢٠١٤. ومرد ذلك إلى الاستفادة من قانوني الإجازة للاستدانة بالعملة الأجنبية. وكانت هذه المحفظة قد انخفضت بقيمة ١,٣ مليار دولار في العام ٢٠١٤ نتيجة الاستحقاقات التي فاقت الاكتتابات بهذه السندات وعدم وجود قانون يجيز الاستدانة. وعليه، ارتفعت حصة المصارف في تمويل الدين بالعملة الأجنبية من ٦٣,٧% في نهاية العام ٢٠١٤ إلى ٦٥,٢% في نهاية العام ٢٠١٥ علماً أنها شكلت ٦٧,٣% في نهاية العام ٢٠١٣.

مصادر تمويل الدين العام بالعملة الأجنبية نهاية العام ٢٠١٥ (%)



المصدر: مصرف لبنان.

14-3 في ما يخصّ معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية، فقد استقرّت على العموم في العام ٢٠١٥ قياساً على العام الذي سبق وسجّلت في الإصدار الأخير من السنة الآتي: ٤,٤٤٪ لفئة ٣ أشهر، ٤,٩٩٪ لفئة ٦ أشهر، ٥,٣٥٪ لفئة ١٢ شهراً، ٥,٨٤٪ لفئة ٢٤ شهراً، ٦,٥٠٪ لفئة ٣٦ شهراً، و٦,٧٤٪ لفئة ٦٠ شهراً. وسجّل المردود على فئة ٨٤ شهراً ٧,٠٨٪ منخفضاً من ٧,٥٠٪ عن الإصدار الأخير له. كما سجّل المردود على السندات من فئة ١٢٠ شهراً ٧,٤٦٪ مقابل ٧,٩٨٪ في الإصدار الذي سبقه من الفئة ذاتها.

15-3 وبنتيجة التطورات في سوق السندات، ارتفع معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة إلى ٦,٩٤٪ في نهاية العام ٢٠١٥ من ٦,٨٩٪ في نهاية العام ٢٠١٤، كما ارتفع الأجل المثقل لهذه المحفظة إلى ١٢٢٢ يوماً (٣,٣ سنوات) من ١١٩٣ يوماً (٣,٣ سنوات). وفي سوق سندات اليوروبندز، ارتفعت الفائدة المثقّلة على هذه المحفظة من ٦,٤٠٪ إلى ٦,٤٤٪، وكذلك الأجل المثقل عليها من ٥,٣٥ سنوات إلى ٦,٠٩ سنوات في التاريخين المذكورين تباعاً.

رابعاً: السياسة والتطورات النقدية

1-4 سجّل الوضع النقدي متانة لافتة في العام ٢٠١٥، رغم صعوبة ودقّة الظرف، وبقي مستقرّاً إلى حدّ كبير ومتمايزاً عن الأداء الإقتصادي الضعيف منذ العام ٢٠١١. واستطاعت السلطات النقدية مرّة جديدة، بالتعاون مع وزارة المالية والمصارف، توفير الإستقرار النقدي الذي يمثّل الهدف الأساسي للسياسة النقدية في لبنان. وقد ساعد في حصول ذلك، إضافة إلى الثقة بمصرف لبنان والمرتبطة بعوامل عدّة، لا سيّما بإمكاناته المرتفعة، استمرار تدفق ونمو الودائع ولو بوتيرة متباطئة إنّما بأحجام كافية، بدعم من تحويلات العاملين في الخارج، لتلبية حاجات البلد التمويلية والمحافظة على مستوى مرتفع من احتياطي العملات الأجنبية. كما ساعد في ذلك إقرار القانون^٢ الذي يجيز للحكومة زيادة سقف الإستدانة الجديدة بالعملات الأجنبية، ما خفّف من الإعتماد على المصرف المركزي في تأمين العملات الأجنبية، هذا بالإضافة إلى تراجع الفاتورة النفطية بسبب تراجع أسعار النفط عالمياً. في المقابل، نتج عن التراجع الملحوظ في الرساميل الوافدة إلى لبنان عام ٢٠١٥ عجز كبير في ميزان المدفوعات أثر سلباً على احتياطات مصرف لبنان من العملات الأجنبية. واتّخذ مصرف لبنان خلال العام ٢٠١٥ إجراءات وهندسات مالية عدّة (ستكون محور الفقرات اللاحقة) مكنته من المحافظة على احتياطاته من العملات الأجنبية ومن السيطرة على السيولة، ومن المحافظة على استقرار معدلات الفائدة على الليرة.

^٢ - أقرّ مجلس النواب في تشرين الثاني ٢٠١٤ القانون المعجّل رقم ٢٠١٤/١٤ القاضي بالإجازة للحكومة باصدار سندات خزينة بالعملات الأجنبية بمبلغ لا يتجاوز ما يعادل ٢,٥ مليار دولار. وينطبق الأمر على العام ٢٠١٦ إذ أصدر المجلس في تشرين الثاني ٢٠١٥ القانون المعجّل رقم ٢٠١٥/٣٦ الذي أجاز للحكومة اصدار سندات خزينة بالعملات الأجنبية بمبلغ لا يتجاوز ٣ مليارات دولار.

2-4 تبقى السياسة النقدية المعتمدة في لبنان موجهة بشكل خاص لدعم ربط سعر صرف الليرة اللبنانية بالدولار الأميركي، والذي ساعد (ولا يزال) على تأمين الثقة والإستقرار المالي والإقتصادي والإجتماعي. لذلك، تتمثل الأولوية الرئيسية لمصرف لبنان بالإبقاء على مستوى ملائم من احتياطات العملات الأجنبية. وإضافة إلى الجهود التي بذلها من أجل المحافظة على مصداقية الربط، عمل مصرف لبنان بشكل موازٍ ومتزايد على تقديم الدعم للحكومة وللإقتصاد. وقد وقر في السنوات الأخيرة حزمة من التحفيزات للقطاع الخاص ناهزت قيمتها ٤,٥ مليارات دولار وتمثلت على نحو خاص بضخ سيولة بفوائد متدنية للمصارف بغية إعادة إقراضها للأسر والمؤسسات في فترة يُسجل فيها الإقتصاد معدّلات نمو ضعيفة، هذا إلى جانب الآليات القائمة والتي تقدّم حوافز للمصارف من خلال السماح لها باستعمال الإحتياطي الإلزامي. فبات مصرف لبنان يمارس سياسة نقدية غير تقليدية تهدف بوضوح أيضاً إلى دعم النمو الإقتصادي وخلق فرص العمل.

3-4 وقد يكون التحدي الأكبر في المرحلة المقبلة على صعيد الوضع النقدي هو استمرار منحى التباطؤ في تدفق الودائع إلى لبنان خصوصاً في ظل وجود سلسلة عوامل تضغط باتجاه ذلك وباتجاه ارتفاع كلفة التمويل، نذكر منها: التنافس بين الأسواق الإقليمية على اجتذاب الرساميل الذي سيزداد مع لجوء بعض الدول إلى الإستدانة من الأسواق وأخرى إلى زيادة مديونيتها، الأثر الإنكماشى لتراجع أسعار النفط ولتباطؤ النمو الإقتصادي في الدول الخليجية وفي دول أخرى يعمل فيها اللبنانيون على حجم التحويلات إلى لبنان، استمرار الإضطرابات الإقليمية والتردي في الأوضاع السياسية الداخلية، التقصير في الأداء الحكومي في إدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية في البلد ناهيك عن عدم المضي في الإصلاحات الضرورية على صعيد المالية العامة، وجميعها عوامل تؤدي إلى تراجع رغبة المستثمرين في التعرّض لمخاطر لبنان. رغم ذلك، يبقى الوضع النقدي محصّناً على نحو كبير بفضل السيولة المرتفعة التي يتمتع بها الجهاز المصرفي والتي ينبغي المحافظة عليها كأحد أبرز عوامل المناعة وكإشارة على الإلتزام بالإستقرار المالي الكلي.

4-4 **الوضع النقدي: سوق قطع مستقرّة، احتياطي مرتفع لدى مصرف لبنان، واستقرار معدّلات الفائدة**
برهنت سوق القطع مرّة أخرى في العام ٢٠١٥ عن مناعة في وجه التحدّيات القائمة، مدعومة خصوصاً بمستوى ملائم من احتياطات مصرف لبنان من العملات الأجنبية، إذ لم تعرف أيّة ضغوط تُذكر في العام المذكور بل بقيت مستقرّة عموماً بفعل التوازن بين العرض والطلب. وبقي معدّل الفائدة بين المصارف Interbank Rate في معظم الوقت عند مستواه المعلن والبالغ ٢,٧٥٪ أو عند مستوى قريب منه، وترافق ذلك مع توافر السيولة بالليرة، إذ ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالليرة اللبنانية لدى المصارف التجارية في العام ٢٠١٥ بقيمة أعلى من ارتفاعها في العام الذي سبق^٣.

واستطاع المصرف المركزي المحافظة على مستوى مرتفع من إجمالي الاحتياطي بالعملات الأجنبية على الرغم من تراجعها قليلاً إلى حوالي ٣٠,٦ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل ٣٢,٤ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٤، هذا عدا توظيفاته في سندات اليوروبندز اللبنانية والسندات العالمية الأخرى التي ارتفعت بحسب تقديراتنا إلى حوالي ٦,٥ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل حوالي ٥,٥ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٤. كما يمتلك مصرف لبنان مخزوناً ضخماً من الذهب، وضعه في المرتبة ١٩ عالمياً وفي المرتبة الثانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث احتياطات الدول بحسب اللائحة الصادرة في آذار ٢٠١٦ عن «مجلس الذهب العالمي». علماً أنّ قيمة هذا المخزون تراجعت إلى حوالي ٩,٨ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل حوالي ١١ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٤ بسبب تراجع سعر أونصة الذهب عالمياً في التاريخين المذكورين والناتج عن ضعف الطلب. وكما هو معلوم، تُعتبر الإحتياطات المكوّنة من العملات

٣- ارتفعت بقيمة ٥٦,٩ مليارات ليرة في العام ٢٠١٥ مقابل ارتفاعها بقيمة ٥١,٢٣ ملياراً في العام ٢٠١٤.

الأجنبية والذهب من العناصر الأساسية التي تدعم الثقة بالعملة الوطنية. ويُعتبر مستوى احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية كافياً للدفاع عن سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأميركي ومواجهة أيّة أزمة ثقة قد تطرأ، وذلك باعتراف أهمّ الجهات المالية العالمية.

على صعيد آخر، بقيت معدّلات الفائدة مستقرّة على جميع فئات سندات الخزينة بالليرة لغاية الخمس سنوات، في حين تمّ تخفيض معدّلات الفائدة على السندات ذات الآجال الأطول في بداية العام ٢٠١٥ لمرة واحدة لتبقى بعدها مستقرّة حتى نهاية العام المذكور. وجاءت معدّلات الفائدة على إصدارات اليوروبندز التي تمّت في العام ٢٠١٥ ولغاية نيسان ٢٠١٦ متديّة مقارنة مع إصدارات الدول التي تتماثل مع لبنان بدرجة تصنيف مخاطرها.

5-4 تدابير احترازية أبرزها عمليّات تحويل الآجال... لإراحة السوق

تتخذ السلطات النقدية والمالية منذ سنوات عدّة تدابير احترازية أو استباقية عدّة أبرزها عمليّات تحويل الآجال تهدف، بين عدّة أمور، إلى عدم ترك مبالغ كبيرة بالليرة بالعملات الأجنبية تستحقّ في فترة قصيرة نسبياً والتخفيف من الضغط على احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية. وفي هذا الإطار، نشير إلى أن مصرف لبنان أجاز للمصارف أن تكتتب بإصدار اليوروبندز الذي تمّ في شباط ٢٠١٥ من خلال شهادات إيداع بالدولار قريبة الإستحقاق، ممّا لا يضغط أيضاً على سيولة المصارف بالعملات الأجنبية. من جهة أخرى، أمّن إصدار اليوروبندز في شباط ٢٠١٥، الذي كان الأضخم تاريخياً، جزءاً من استحقاقات الدولة بالعملات الأجنبية خلال الفترة المتبقية من العام المذكور. في الإطار ذاته، سمح مصرف لبنان للمصارف بأن تستبدل سندات اليوروبندز التي استحقّت في حزيران وآب ٢٠١٥ (٥٠٠ مليون دولار في كل من الشهرين المذكورين) بشهادات ايداع بالدولار لأجل ١٠ أو ١٥ سنة لأسباب عدّة، منها عدم الضغط على احتياطياته من العملات الأجنبية بدرجة أولى، وأيضاً بغرض امتصاص السيولة الناتجة عنها. كما عمدت وزارة المالية في تشرين الثاني ٢٠١٥ إلى إصدار سندات خزينة بالدولار تمكنت في جزء منها من استبدال قسم من استحقاقات العام ٢٠١٦^٥. كما نذكر في هذا الإطار الإجازة للمصارف الإكتتاب بسندات الخزينة ذات الآجال الطويلة إمّا نقداً، وإمّا من خلال حسم شهادات الإيداع بالليرة التي أصدرها مصرف لبنان والتي شارفت على الاستحقاق^٦.

٤- شهادات إيداع دولية أصدرها مصرف لبنان في نيسان ٢٠٠٥ وتستحقّ في نيسان ٢٠١٥. بالفعل، تراجعت المحفظة القائمة لهذه الشهادات بأكثر من ٥٠٠ مليون دولار في شباط ٢٠١٥.

٥- حوالي ٣١٨ مليون دولار.

٦- ما يخفّف أيضاً من كلفة شهادات الإيداع بالليرة ولو قليلاً على المصرف المركزي، كما يحول دون سحب سيولة إضافية من السوق.

6-4 ودائع المصارف بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان، منها شهادات إيداع بالدولار... لتدعيم احتياطاته
تتألف هذه الودائع على نحو خاص من الودائع الإلزامية للمصارف ومن الودائع الحرة التي غالباً ما تكون بفائدة أعلى منها في الخارج ومن شهادات الإيداع التي يصدرها المصرف المركزي. وتدعم هذه الودائع على نحو كبير احتياطات مصرف لبنان بالعملات الصعبة وتُساعد على إدارة السيولة، لتشكل أساس الإستقرار النقدي، أي أساس استقرار القوة الشرائية لليرة اللبنانية.

وقد تابعت هذه الودائع ارتفاعها على نحو جيد في العام ٢٠١٥، وذلك بحوالي ٣ مليارات دولار حسب تقديراتنا، أي بوتيرة أبطأ من زيادتها الملحوظة في العام ٢٠١٤، لتكون عاملاً رئيسياً في تدعيم احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية في العام ٢٠١٥. وقد اتخذ قسم منها شكل عمليات بيع وإعادة شراء Repo على شهادات الإيداع. فقد أطلق مصرف لبنان منذ فترة هندسة مالية جديدة قضت بإنشاء منصة Platform للتعامل بالودائع القصيرة الأجل حتى ستة أشهر والتي تستند إلى أوراق لديه. وهي عملية شراء وإعادة بيع Repo بفوائد تعكس الإنترنت على الدولار^٨ في سوق بيروت، حيث يتولى المصرف المركزي تحديد معدلات الفائدة عليها لتبقى تحت السيطرة.

كما تدخل من ضمن الودائع بالعملات الأجنبية شهادات الإيداع بالدولار^٩ التي يصدرها البنك المركزي. وقد استمر مصرف لبنان في العام ٢٠١٥ في إصدار شهادات الإيداع بالدولار بقيمة قاربت الـ ٣ مليارات دولار بحسب تقديراتنا، أي بوتيرة أكبر منه في العام ٢٠١٤، قابلتها استحقاقات^{١٠} بقيمة أقل، لترتفع قيمة المحفظة القائمة لشهادات الإيداع بالدولار إلى ٩,١ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل ٧,٨ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٤. تجدر الإشارة إلى أن مصرف لبنان أصدر في العام ٢٠١٥ للمرة الأولى شهادات إيداع لمدة ١٥ و ٢٠ و ٣٠ سنة، حظيت بطلب ملائم.

7-4 شهادات الإيداع باليرة... للتحكم بالسيولة والمحافظة على استقرار معدلات الفائدة باليرة
ارتفعت محفظة شهادات الإيداع باليرة، التي يصدرها مصرف لبنان وتحملها المصارف، على نحو لافت لتصل قيمتها إلى ٣٤٦٩٧ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٥ من ٢٩٦٧٥ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٤. وقد جاء هذا الارتفاع بعد تراجعها في العام ٢٠١٤، مع العلم أن العامين ٢٠١٥ و ٢٠١٤ شهدا إصدارات كبيرة ومتقاربة لشهادات الإيداع، غير أن الاستحقاقات في العام ٢٠١٥ كانت شبه غائبة^{١١} في حين كانت كبيرة في العام ٢٠١٤، من هنا ارتفاع المحفظة في العام ٢٠١٥ وتراجعها في العام ٢٠١٤.

وتركزت الإصدارات الجديدة في العام ٢٠١٥ على الفئات الطويلة الأجل، بالإضافة إلى أحجام محدودة نسبياً من فئتي الـ ٤٥ يوماً و ٦٠ يوماً. وفي جديد الفئات الطويلة، بدأ مصرف لبنان منذ آذار ٢٠١٥ بإصدار شهادات إيداع باليرة لمدة ٢٠ سنة بفائدة ٨,٣٢٪ ولمدة ٣٠ سنة بفائدة ٩٪. وتهدف هذه الإصدارات الطويلة الأجل إلى إدارة أفضل للسيولة، وأيضاً إلى تكملة مفهوم منحني العوائد yield curve وتطوير السوق المالية، إذ ترى السلطات النقدية أن إصدار شهادات الإيداع الطويلة الأجل يُعتبر بمثابة الخطوة الأولى الرئيسية لإطالة منحني المردود تشجيعاً أو تمهيداً لإصدار سندات خزينة لآجال أطول من قبل الخزينة.

٧- إرتفعت هذه الودائع في العام ٢٠١٤ بما يزيد عن ٧ مليارات دولار بحسب تقديراتنا، وكانت العامل الرئيسي في تدعيم احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية في العام المذكور. في حين كان مصرف لبنان قد نفذ في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ عمليات استبدال لجزء من محفظته من سندات الخزينة باليرة بأخرى بالعملات الأجنبية Eurobonds، تلتها عمليات بيع للمحافظ إلى المصارف في العام ٢٠١٣ بقيمة بلغت بحسب التقديرات ٤,٥ مليارات دولار، وساهمت على نحو كبير في تعزيز احتياطات مصرف لبنان في العام ٢٠١٣.

٨- هناك أيضاً عمليات Repo ممانلة باليرة.

٩- بشكلها المعهود.

١٠- استحقاقات أو استبدالات أبرزها القسم المتبقي من شهادات الإيداع الدولية التي كان قد أصدرها مصرف لبنان في العام ٢٠٠٥.

١١- إذا سُجّلت في العام ٢٠١٠ بوجه خاص إصدارات لشهادات إيداع من فئة السبع سنوات وليس من فئة الخمس سنوات.

التقرير السنوي ٢٠١٥

ومكّنت إصدارات شهادات الإيداع المصرف المركزي من التحكّم بالسيولة بالليرة لدى القطاع المالي، ومنها تلك الناتجة عن تنقيد الدين بالليرة، كما ساعدت أيضاً في المحافظة على استقرار معدّلات الفائدة بالليرة، ومنها على سندات الخزينة اللبنانية دون الـ٧ سنوات.

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنّه في خطوة إيجابية هادفة إلى تحفيز المصارف على المزيد من الإكتتاب بسندات الخزينة دون السبع سنوات، وبالتالي إلى التخفيف من تدخّل مصرف لبنان في السوق الأوليّة للسندات، كان هذا الأخير قد بادر في نيسان ٢٠١٤ إلى تخفيض معدّلات الفائدة على شهادات الإيداع الطويلة الأجل التي يُصدرها بواقع ٢٦ نقطة أساس كما يُبيّنه الجدول أدناه. وللهدف ذاته، وبخاصّة من أجل التمهيد لخفض الفوائد على سندات الخزينة ذات الآجال الطويلة (من سبع سنوات وما فوق)، والتي أصبحت تُصدر على نحو دوري منذ الشهر الأول من العام ٢٠١٥، خفّض المصرف المركزي مرّة جديدة معدّلات الفائدة على الشهادات التي يُصدرها، وذلك بما بين ٢٦ و٩٢ نقطة أساس كما يتبيّن من الجدول اللاحق لتبقى بعدها مستقرّة حتى نهاية العام ٢٠١٥.

خفض معدّلات الفائدة على شهادات الإيداع بالليرة بحسب الفئات

٤٥ يوماً	٦٠ يوماً	٧ سنوات	٨ سنوات	١٠ سنوات	١٢ سنة	
%٣,٥٧	%٣,٨٥	%٧,٦	%٧,٨	%٨,٢٤	%٨,٧٤	كانون الثاني - آذار ٢٠١٤
%٣,٥٧	%٣,٨٥	%٧,٣٤	%٧,٥٤	%٧,٩٨	%٨,٤٨	نيسان ٢٠١٤
-	-	٢٦-	٢٦-	٢٦-	٢٦-	التخفيض - نقطة أساس
%٣,٥٧	%٣,٨٥	%٧,٠٨	%٧,٢٢	%٧,٤٦	%٧,٥٦	كانون الثاني ٢٠١٥
-	-	٢٦-	٣٢-	٥٢-	٩٢-	التخفيض - نقطة أساس
%٣,٥٧	%٣,٨٥	%٧,٠٨	%٧,٢٢	%٧,٤٦	%٧,٥٦	كانون الأول ٢٠١٥

8-4 تدخل مصرف لبنان في السوق الأولية لسندات الخزينة بالليرة، وإصدارات من الفئات الطويلة الأجل... لتأمين استقرار معدلات الفائدة

مرة جديدة، ساهم كل من تدخل مصرف لبنان شارياً سندات الخزينة بالليرة في السوق الأولية، وإصدار وزارة المالية مزيداً من سندات الخزينة الطويلة الأجل ذات العوائد المرتفعة نسبياً (من فئة السبع سنوات وما فوق)، والتي أضحت دورية منذ بداية العام ٢٠١٥، في تأمين القسّم الأكبر من حاجات الدولة التمويلية بالليرة اللبنانية في العام ٢٠١٥، من جهة، وفي بقاء معدلات الفائدة مستقرة في العام المذكور على جميع فئات سندات الخزينة القصيرة والمتوسطة الأجل، أي الفئات ما دون الـ٧ سنوات، من جهة أخرى.

بالفعل، سجّلت المحفظة التي يملكها مصرف لبنان من سندات الخزينة بالليرة ازدياداً ملحوظاً في العام ٢٠١٥ ووصلت إلى ٢٣٩٠٧ مليارات ليرة في نهايته مقابل ١٩٤٥٤ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٤، لترتفع حصة المصرف المركزي بشكل لافت إلى ٣٧,٠٪ من إجمالي محفظة سندات الخزينة بالليرة في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل ٣١,٨٪ في نهاية العام ٢٠١٤. كما أصدرت وزارة المالية في العام ٢٠١٥، بالتنسيق مع مصرف لبنان، سندات خزينة بالليرة من فئتي الـ٧ والـ١٠ سنوات، وذلك بشكل مكثف بالمقارنة مع العام ٢٠١٤، وهذا أمر طبيعي بعد أن باتت تُصدر دورياً، وبمعدلات فائدة مماثلة للفوائد المعتمدة على شهادات الإيداع بعد تخفيضها في كانون الثاني ٢٠١٥.

وتجدر الإشارة إلى أنّ قرار وزارة المالية في كانون الثاني ٢٠١٥ بجعل إصدارات سندات خزينة الطويلة الأجل دورية يُعتبر خطوة إيجابية، لأنّ من شأنه تخفيف دور الوساطة الذي يلعبه المصرف المركزي بين المصارف والخزينة، أي تحفيز المصارف على زيادة الإكتتاب بسندات الخزينة والتخفيف من الإعتماد على مصرف لبنان، الذي يعمل في المقابل على استيعاب سيولة المصارف بالليرة عبر إصدار شهادات الإيداع بكلفة مرتفعة^{١٢}. كما أنّه بهذه الخطوة، سوف تعكس معدلات الفائدة على سندات الخزينة بشكل أفضل شروط السوق لتمويل الدولة، كما ستصبح عملية تمويل الدولة أكثر شفافية.

9-4 الكتلة النقدية

تابع معدّل نمو الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M3) تباطؤه في العام ٢٠١٥ حيث بلغ ٥,١٪ مقابل ٥,٩٪ في العام ٢٠١٤، لتكون المعدّلات المسجّلة في فترة ٢٠١١-٢٠١٥ معتدلة ودون المعدّلات المسجّلة في السنوات التي سبقت (٢٠٠٧-٢٠١٠)^{١٣}. ووصلت الكتلة النقدية M3 إلى ١٨٦٣٦٠ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٥، وتابع معدّل دولرتها تراجعها قليلاً إلى ٥٧,٨١٪ في نهاية العام المذكور من ٥٨,٦٢٪ في نهاية العام ٢٠١٤، كدليل على ارتفاع سوق القطع. ويمكن تلخيص أبرز العناصر التي ساهمت في زيادة الكتلة النقدية في العام ٢٠١٥ والبالغة ٨٩٦٤ مليار ليرة كالآتي:

١٢- ولو أنّ ذلك لم يتحقّق في العام ٢٠١٥ نظراً للحجم المرتفع لسيولة المصارف بالليرة بالمقارنة مع حجم إصدارات سندات الخزينة الطويلة الأجل بالليرة التي تقدّتها وزارة المالية ومع فرص التوظيف المحدودة لدى القطاع الخاص. بسبب ضعف الحركة الاقتصادية.

١٣- ارتفعت M3 بمعدل وسطي سنوي CAGR نسبته ١٤,٧٪ في السنوات ٢٠٠٧-٢٠١٠ لينخفض هذا المعدّل بشكل ملحوظ إلى ٦,١٪ في السنوات ٢٠١١-٢٠١٥.

تطوّر الكتلة النقدية وعناصر تغطيتها (نهاية الفترة - مليار ليرة)

التغيّر (%) ٢٠١٤/٢٠١٥	٢٠١٥	التغيّر (%) ٢٠١٣/٢٠١٤	٢٠١٤	٢٠١٣	
٧٤١+	٩٠٤٢	٦٨١+	٨٣٠١	٧٦٢٠	السيولة الجاهزة بالليرة (م١)
٥٢٢٠+	٧٨٦٢٠	٤٦٥١+	٧٣٤٠٠	٦٨٧٤٩	الكتلة النقدية بالليرة (م٢)
٨٩٦٤+	١٨٦٣٦٠	٩٨٢٦+	١٧٧٣٩٧	١٦٧٥٧١	الكتلة النقدية بمفهومها الواسع بالليرة وبالعملات الأجنبية (م٣)
					عناصر التغطية
٧٠٥٣-	٤٦٦٠٨	٢٨٩٤-	٥٣٦٦١	٥٦٥٥٥	الموجودات الخارجية الصافية
١٦٦٢-	١٤٨٤٦	٢٣٠-	١٦٥٠٩	١٦٧٣٩	منها: ذهب
٥٣٩١-	٣١٧٦٢	٢٦٦٤-	٣٧١٥٣	٣٩٨١٧	موجودات خارجية صافية غير الذهب
٧٤٦٢+	٧٠٦٨٨	٣٦٥٨+	٦٣٢٢٦	٥٩٥٦٨	التسليفات الصافية للقطاع العام
١٧٤٥+	٦٤٠١-	٢٨٠+	٨١٤٦-	٨٤٢٦-	فروقات القطع
٤٤٧٨+	٧٥٦٩٥	٥٢٦٨+	٧١٢١٧	٦٥٩٤٩	التسليفات للقطاع الخاص
٢٣٣٢+	٢٢٩-	٣٥١٤+	٢٥٦١-	٦٠٧٦-	بنود أخرى صافية

المصدر: مصرف لبنان.

ازدادت التسليفات الصافية للقطاع العام بما مقداره ٧٤٦٢ مليار ليرة، أي بمبلغ يُساوي ضعف زيادتها في العام الذي سبق لتكون، خلافاً للسنوات الماضية، المساهم الأبرز في زيادة الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M3). أمّا التسليفات للقطاع الخاص المقيم، فقد واصلت ارتفاعها إنّما بوتيرة متباطئة إذ ازدادت بقيمة ٤٤٧٨ مليار ليرة، لتُصبح المساهم الثاني الأكبر في زيادة الكتلة النقدية (M3)، بعد أن كانت العنصر الأبرز في خلق النقد في السنوات السابقة. بدورها، ارتفعت البنود الصافية الأخرى من ميزانية الجهاز المصرفي بما مقداره ٢٣٣٢ مليار ليرة، وهي تمثل تنقيد ذمم مالية، لتساهم بدورها إيجاباً في خلق النقد. في المقابل، كان للتراجع الكبير في الموجودات الخارجية الصافية للجهاز المصرفي من دون الذهب، والذي بلغ حوالي ٥٣٩١ مليار ليرة في العام ٢٠١٥، أي ما يوازي ٣,٦ مليارات دولار أميركي وما يُمثّل ضعف تراجعها في العام الذي سبق، أثر انكماش واضح على الكتلة النقدية، ما ساهم بدرجة كبيرة في نموّها المعتدل، ليستمرّ بقوةٍ منحى التراجع الذي تعرفه هذه الموجودات منذ العام ٢٠١١.

10-4 التضخم

بلغ معدّل التضخم -٣,٧٥٪ في العام ٢٠١٥، ليكون سلبياً للمرة الأولى منذ عشر سنوات، بعد أن ارتفعت الأسعار على نحو معتدل وبنسبة ١,٩٪ في العام ٢٠١٤، استناداً إلى "مؤشر أسعار المستهلك" الذي تُصدره إدارة الإحصاء المركزي.

وجاء تراجع الأسعار في العام ٢٠١٥ بالمقارنة مع العام الذي سبق في ظلّ ضعف نمو الطلب الداخلي بشكل عام (مقارنة مع الإنتاج الممكن تحقيقه)، والتراجع الحاد في أسعار النفط عالمياً (بنسبة ٤٥,٧٪)، واستمرار تراجع أسعار المواد الغذائية عالمياً والذي جاء بوتيرة أكبر منه في السنوات التي سبقت، إضافة إلى التراجع الكبير (أكثر من ١٦٪) لسعر اليورو الوسطي مقابل الدولار الأميركي. وفي ما يخص مصرف لبنان، فهو يعمل دوماً على مراقبة وتعقيم السيولة بهدف ضبط الضغوط التضخّمية التي يمكن أن تنتج عنها، كما تمّ تفصيله في الفقرات السابقة.

ومن المنتظر أن يكون العام ٢٠١٦ خالياً من أيّة ضغوط تضخّمية ناتجة عن عوامل خارجية مع توقّع استمرار التراجع في متوسط أسعار النفط والمواد الغذائية في العام ٢٠١٦ بالمقارنة مع العام ٢٠١٥، ولو بوتيرة أدنى منه في العام الذي سبقه، أو أقله بقائها عند مستوياتها المنخفضة، إضافة إلى عدم توقّع تحسّن في سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأميركي. في ضوء ذلك، وفي موازاة النمو الإقتصادي الضعيف المتوقع، من المرجّح أن يبقى معدّل التضخم سلبياً أو أن يكون متدنّياً جداً في العام ٢٠١٦، مع الإشارة إلى أنّ صندوق النقد الدولي توقع في تقريره الأخير حول آفاق الإقتصاد العالمي أن يبلغ معدّل التضخم في لبنان -٠,٧٪ في العام المذكور.

خامساً: المدفوعات الخارجية

ميزان الحساب الجاري وميزان المدفوعات

1-5 بحسب مصرف لبنان، تراجع العجز المقدّر في ميزان الحساب الجاري في لبنان إلى حوالي ٨,٢ مليارات دولار في العام ٢٠١٥ مقابل ١١,٨ مليار دولار في العام ٢٠١٤، باعتبار أن العجز في الميزان التجاري للسلع (فوب FOB)^{١٥} تراجع إلى حوالي ١٣,١ مليار دولار من حوالي ١٥ مليار دولار في العامين المذكورين على التوالي، فيما ارتفعت تقديرات الفائض في موازين الخدمات وحساب التحويلات الجارية والدخل ككل إلى حوالي ٥ مليارات دولار من حوالي ٣,٣ مليارات دولار. فتكون نسبة العجز في الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي قد وصلت إلى ١,٦٪. وجاء تراجع العجز في حساب السلع في العام ٢٠١٥ على ضوء التراجع الحادّ لأسعار النفط وغيره من السلع الأوليّة والتحصّن في سعر صرف الدولار الأميركي مقابل عملات رئيسية أخرى، وعلى الرغم من تراجع الصادرات السلعية.

2-5 في موضوع ميزان الخدمات، نشير إلى أنّ الحركة السياحية سجّلت بعض التحسّن في العام ٢٠١٥ وذلك للسنة الثانية على التوالي بعد تراجعها الملحوظ في السنوات الثلاث التي سبقت (٢٠١١-٢٠١٣). فقد ارتفع عدد السياح الوافدين إلى لبنان بحسب إحصاءات وزارة السياحة بنسبة ١٢,١٪ في العام ٢٠١٥ ليلبغ ١٥١٧٩٢٧ سائحاً، لكنّه يبقى بعيداً عن المستوى القياسي المسجّل في العام ٢٠١٠ والبالغ حوالي ٢,٢ مليون سائح. وجاءت الزيادة الأكبر من حيث عدد السياح في العام ٢٠١٥ من القارة الأوروبية. كذلك ارتفع معدّل إشغال فنادق بيروت من فتي ٤ و ٥ نجوم بحسب شركة إرنست أند يونغ Ernst and Young إلى ٥٦,٠٪ في العام ٢٠١٥ مقابل ٥٢,٠٪ في العام ٢٠١٤ (٦٧,٠٪ في العام ٢٠١٠). ونذكر بأنّ تراجع الحركة السياحية في السنوات الأخيرة جاء بشكل خاص نتيجة الاضطرابات الإقليمية والظروف السياسية والأمنية السائدة في لبنان، ما أدّى إلى تراجع حركة السياحة بشكل عام والسياحة الخليجية بشكل خاص.

3-5 على صعيد تحويلات العاملين في الخارج إلى لبنان، فقد تراجعت بنسبة ٣,٣٪ في العام ٢٠١٥ لتصل إلى حدود ٧,٢ مليارات دولار بحسب تقديرات البنك الدولي الأخيرة^{١٦}، مقابل ٧,٤ مليارات دولار في العام ٢٠١٤، مع العلم أنّها تختلف أحياناً عن تقديرات صندوق النقد الدولي ومصرف لبنان الذي أفاد أن صافي التحويلات الجارية ارتفع في العام ٢٠١٥ إلى ٣,٤ مليارات دولار مقابل ٢,٣ مليار دولار في العام ٢٠١٤. ويعود التراجع الذي أشار إليه البنك الدولي إلى هبوط أسعار النفط وتباطؤ النمو الإقتصادي في الدول الخليجية وبعض الدول الإفريقية وغيرها من الدول التي يعمل فيها اللبنانيون. كما شكّلت تحويلات العاملين إلى لبنان حوالي ١٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٥ مقابل حوالي ١٥,٠٪ في العام ٢٠١٤، وهذه من النسب المرتفعة في العالم ومن الأعلى في المنطقة. ويحتل لبنان المرتبة ١٣ عالمياً من حيث قيمة التحويلات والمرتبة ١٩ عالمياً من حيث نسبتها إلى الناتج، كما يحتلّ المرتبة الثانية الأعلى إقليمياً بحسب المعيارين المذكورين. ويعكس انتظام ومستوى هذه التحويلات حجم الانتشار اللبناني في جميع أقطار العالم، والكفاءة العالية التي يتمتّع بها هذا الانتشار في شتى المجالات واستمرار ارتباطه الإقتصادي بالأسر والبلد.

١٥ - يختلف العجز في الميزان التجاري المسجّل في ميزان المدفوعات عن العجز المنشور من قبل الإجمارك اللبنانية، إذ تُضاف إلى الصادرات المعلنة من قبل هذه الأخيرة ما يلي: السلع المُعاد تصديرها، السلع المصدّرة بشكل مؤقت لتحويلها (إعادة تدوير) أو المُعاد تصديرها بعد تجهيزها محلياً، وإصلاح السلع.

١٦ - حقّض البنك الدولي في نيسان ٢٠١٦ تقديراته المتعلقة بتحويلات العاملين في العام ٢٠١٥ إلى ٧,٢ مليارات دولار من تقديرات سابقة في تشرين الأول ٢٠١٥ بلغت ٧,٥ مليارات دولار، كما حقّض قليلاً تقديراته العائدة للعام ٢٠١٤ إلى ٧,٤ مليارات دولار من تقديرات سابقة بلغت حوالي ٧,٤٥ مليارات دولار.

4-5 يُموّل هذا العجز المُرتفع في ميزان الحساب الجاري في لبنان، والذي يتحكّم به إلى درجة كبيرة العجز الضخم في الميزان التجاري، من خلال الفائض في الحساب الرأسمالي والمالي، أي من خلال تدفق رساميل صافية بأشكال متعدّدة من استثمارات مباشرة، واستثمارات في المحافظ المالية، وودائع لدى المصارف، وقروض صافية من الخارج للقطاعين العام والخاص وغيرها. وانطلاقاً من مستويات العجز في الميزان الجاري المُشار إليها أعلاه، وهي معطيات تبقى دائماً قابلة للتعديل، وأرقام ميزان المدفوعات الصادرة عن مصرف لبنان، تكون هذه الرساميل الصافية المتدفقة إلى لبنان قد تراجعت في العام ٢٠١٥ بشكل واضح إلى حوالي ٥,١ مليارات دولار.

5-5 بخصوص الإستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي غالباً ما يختلف تقدير حجمها بين مصدر وآخر، أجمعت تقارير عدّة على انخفاض تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى لبنان في السنوات الأخيرة نتيجة الضغوط على الصعيدين الداخلي والإقليمي.

وكان تقرير الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD) الأخير حول الإستثمارات في العالم قد أشار إلى أنّ الإستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية الوافدة إلى لبنان بلغت حوالي ١,٢ مليار دولار في العام ٢٠١٤ (٢,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، بحسب آخر المعطيات المتوافرة، مقابل أقلّ من مليار دولار في العام ٢٠١٣ (٢,٢ مليار دولار في العام ٢٠١٢). وبلغت الإستثمارات الأجنبية الإجمالية المتدفقة إلى لبنان بحسب المصدر ذاته ٣,١ مليار دولار في العام ٢٠١٤ (٦,٢٪ من الناتج) مقابل حوالي ٢,٩ مليارات دولار في العام ٢٠١٣، مع العلم أنّ متوسط السنوات ٢٠٠٨-٢٠١٠ كان قد فاق الـ ٤ مليارات دولار سنوياً. ويُشار إلى أنّ الإستثمارات الأجنبية المباشرة تموّل عادةً جزءاً كبيراً من عجز الحساب الجاري، وهي تتركز في معظمها في القطاع العقاري، ما يجعلها تختلف عن طبيعة هذه الإستثمارات في كثير من الدول الناشئة، حيث تكون متنوّعة وتطال قطاعات اقتصادية عدّة.

6-5 في المحصلة وللسنة الخامسة على التوالي، لم تستطع الرساميل الوافدة الصافية في العام ٢٠١٥ تغطية العجز في ميزان الحساب الجاري، بعكس المنحى الذي كان سائداً في فترة ٢٠٠٢-٢٠١٠. فبالرغم من أنّ فاتورة الإستيراد استفادت في العام ٢٠١٥ بشكل كبير من تراجع أسعار المواد الأولية، غير أنّ الصادرات السلعية والتدفقات المالية الصافية إلى لبنان - من تحويلات وتصدير خدمات وتدفق رساميل - سجّلت تراجعاً لافتاً في العام المذكور. فنتج عن ذلك عجز كبير في ميزان المدفوعات بلغت قيمته حوالي ٣,٤ مليار دولار في العام ٢٠١٥، مقابل عجز أدنى بلغ حوالي ١,٤ مليار دولار في العام ٢٠١٤، ليكون العجز الوسطي في الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ قد بلغ حوالي ١,٩ مليار دولار.

ويأتي تراجع التدفقات المالية بأشكالها المختلفة كردّة فعل على أجواء الغموض وتدهور الوضع السياسي والإقتصادي في البلد وتأزم الأوضاع في سورية. ورغم أنّ لبنان لا يزال يتمتع بمستوى مرتفع من المدّخرات بالعملات الأجنبية التي تمّت مراكمتها في السنوات السابقة، فهذا لا يُعفي السلطات المعنّية من ضرورة التحرك سريعاً لتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، وذلك لتدارك إضعاف أو استنزاف الإحتياطيات بالعملات الأجنبية وبالتالي إضعاف مناعة الأوضاع النقدية والإضطراب إلى رفع معدّلات الفوائد، وبخاصّة في ظل وجود عوامل عدّة مرتبطة بأوضاع المنطقة العربية قد تضغط باتجاه تراجع تدفق الودائع وارتفاع كلفة التمويل. فعلى سبيل المثال لا الحصر، وإلى جانب ضرورة العمل على تحسين الأوضاع السياسية والإنتهاء من حالة الشلل السياسي التي نعيشها منذ أكثر من عامين، من الممكن اتّخاذ إجراءات تهدف إلى تحسين الإنتاجية ومكافحة الفساد وخفض كلفة ممارسة الأعمال. كما أنّ اقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإقرار المراسيم المتعلقة بالثروة النفطية

سيعطيان إشارات إيجابية للمستثمرين حول العالم، ما سيزيد على الأرجح من تدفق الرساميل بشكل عام وتدقق الإستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل خاص.

التجارة الخارجية

7-5 تراجعت قيمة الواردات السلعية بحسب المركز الآلي الجمركي على نحو لافت إلى ١٨,١ مليار دولار في العام ٢٠١٥ مقابل ٢٠,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٤، أي بقيمة ٢٤٢٥ مليون دولار ونسبة ١١,٨٪. ويُعزى هذا التراجع الكبير بشكل رئيسي إلى مفعول السعر، ذلك أن الكميات المستوردة سجّلت بوجه عام ارتفاعاً ولو بسيطاً سنعود إليه في الفقرة اللاحقة. فقد ترك الهبوط الكبير لأسعار النفط أثره الواضح على فاتورة الإستيراد في العام ٢٠١٥، هذا بالإضافة إلى تراجع الأسعار العالمية للسلع الغذائية وغيرها من السلع وتراجع سعر صرف اليورو مقابل الدولار. وعرفت معظم البنود الجمركية تراجعاً في قيمة الواردات منها، غير أن الإنخفاض الأكبر سجّلته المنتجات المعدنية، والتي تتألف بغالبيتها من المشتقات النفطية، وذلك بما مقداره ١٤٤٨ مليون دولار وما نسبته ٢٩,٦٪ في حين ازدادت الكميات المستوردة منها بنسبة ١,٩٪.^{١٧}

أمّا الكميات المستوردة فسجّلت ارتفاعاً بسيطاً نسبته ١,٦٪ لتصل إلى ١٥٦٩٩ ألف طن في العام ٢٠١٥ مقابل ١٥٤٥٢ ألفاً في العام الذي سبق، مع ارتفاع الكميات المستوردة من بعض السلع، وأبرزها تلك التي تُعتبر من الضروريات الأساسية مثل المنتجات النباتية ومنتجات صناعة الأغذية والمنتجات النفطية - نظراً للحاجات الإستهلاكية الإضافية في البلد مع تواجد أعداد هائلة من النازحين السوريين -، مقابل تراجع الكميات المستوردة من بعضها الآخر، أبرزها تلك المرتبطة بكرة البناء وبيع بعض الصناعات والنااتجة جزئياً عن تراجع حركة تصديرها. وحتى عند التدقيق في تغيير الكميات المستوردة بحسب نوعها، أي عند استثناء بعض السلع التي تزن كثيراً أو التي كانت استثنائية في الفترة قيد الدرس، نجد أن النتيجة لا تتغير كثيراً بحيث تبقى الكميات المستوردة شبه مستقرّة في العام ٢٠١٥ بالمقارنة مع العام الذي سبق.^{١٨}

وعليه، يمكن القول بأنّ فاتورة الإستيراد استفادت في العام ٢٠١٥ بشكل رئيسي من تراجع أسعار السلع عالمياً، وبخاصة أسعار النفط، في حين بقيت الكميات المستوردة متماسكة عموماً من دون تغيير يُذكر، مع ارتفاع الكميات المستوردة من بعض السلع، وأبرزها السلع الإستهلاكية الضرورية وتراجع أخرى.

الواردات السلعية			
٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
١٨٠٦٩	٢٠٤٩٤	٢١٢٢٨	القيمة - مليون دولار
١١,٨-	٣,٥-	٠,٢-	نسبة التغيير - %
١٥٦٩٩	١٥٤٥٢	١٥٨٦٨	الكميات - ألف طن
١,٦+	٢,٦-	١,٦+	نسبة التغيير - %

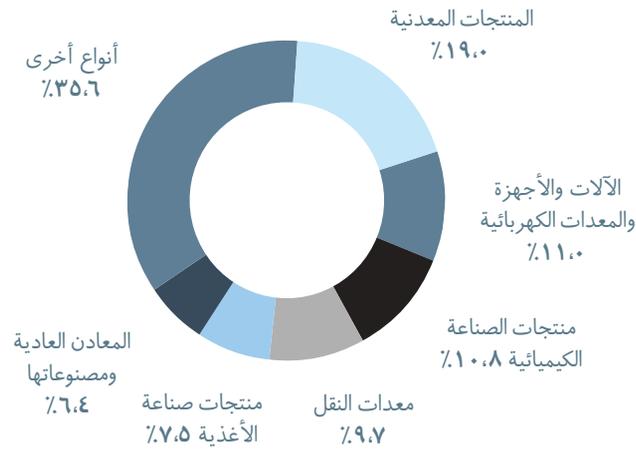
المصدر: المركز الآلي الجمركي.

١٧- ومن أبرز الأنواع الأخرى من السلع التي سجّلت تراجعاً في قيمة وارداتها وساهمت أيضاً، ولو بقدر أقل، في تراجع قيمة الواردات السلعية في العام ٢٠١٥، نذكر: المعادن العادية ومصنوعاتها التي تراجعت الواردات منها بقيمة ٣٤٠ مليون دولار ونسبة ٢٢,٧٪ والتي ترافقت مع تراجع الكميات المستوردة منها بنسبة ١٣,٠٪ والآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية التي تراجعت بقيمة ١٩٥ مليون دولار ونسبة ٨,٩٪ في حين ازدادت الكميات المستوردة منها على نحو ملحوظ (١١٣,٩+٪) متأثرة باستيراد محوّل كهربائي، والواردات من الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة التي انخفضت بقيمة ١٥٤ مليون دولار ونسبة ١٥,٨٪ مع تراجع الأسعار عالمياً وأيضاً الكميات المستوردة، والحيوانات الحية ومنتجات المملكة الحيوانية التي انخفضت الواردات منها بقيمة ١٤٢ مليون دولار ونسبة ١٣,٥٪ وترافقت مع تراجع الكميات المستوردة منها بنسبة ٧,٥٪.

١٨- فعلى سبيل المثال، عند استثناء كلّ من المنتجات المعدنية التي تزن كثيراً والتي ارتفعت الكميات المسوردة منها في العام ٢٠١٥، والآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية التي سجّلت الكميات المستوردة منها ارتفاعاً استثنائياً في العام المذكور، والمعادن العادية ومصنوعاتها التي تزن كثيراً والتي تراجعت الكميات المستوردة منها، تكون الكميات المستوردة من جميع الأنواع الأخرى قد سجّلت ارتفاعاً نسبته ٠,٩٪ في العام ٢٠١٥.

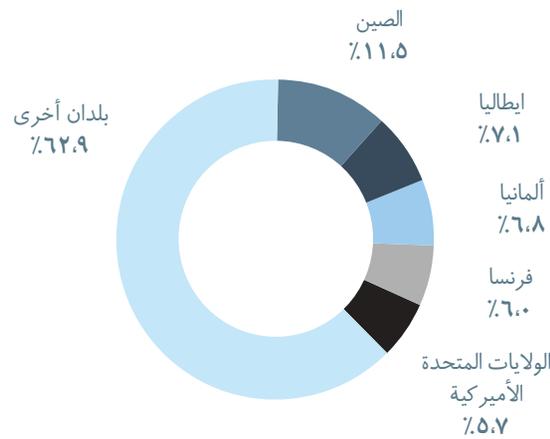
ويختصر الرسمان البيانيان أدناه توزع الواردات السلعية بحسب أنواعها وبحسب دول المنشأ في العام ٢٠١٥.

أبرز أنواع الواردات السلعية - الحصّة من المجموع في العام ٢٠١٥



المصدر: المركز الآلي الجمركي.

أبرز بلدان منشأ الواردات السلعية اللبنانية - الحصّة من المجموع في العام ٢٠١٥



المصدر: المركز الآلي الجمركي.

8-5 على صعيد آخر، تابعت قيمة الصادرات السلعية تراجعها إلى ٢٩٥٢ مليون دولار في العام ٢٠١٥ وذلك للسنة الثالثة على التوالي، مقابل ٣٣١٣ مليون دولار في العام ٢٠١٤، أي بقيمة ٣٦١ مليون دولار وبنسبة ١٠,٩٪، وذلك نتيجة عامل الكميات وأيضاً الأسعار. وقد تأثرت في العام ٢٠١٥ على نحو خاص باستمرار تراجع قيمة الصادرات من الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة إلى جنوب أفريقيا، وبإقبال معبر نصيب الذي كان له تأثير كبير على الصادرات إلى الدول العربية.

وتراجعت قيمة الصادرات من معظم أنواع السلع، غير أنّ التراجع الأكبر سجّله كلٌّ من الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة (-١٠٨ ملايين دولار) والمتوجّهة بشكل خاص إلى جنوب أفريقيا، ثمّ المعادن العادية ومصنوعاتها (-٦٠ مليون دولار) فالورق ومصنوعاته (-٥٢ مليون دولار)^{١٩}. لذلك، وعلى سبيل المثال، عند استثناء كل من الأنواع المذكورة، تكون قيمة الصادرات لجميع أنواع السلع الأخرى قد سجّلت تراجعاً أقلّ سلبيّة نسبته ٦,٤٪.

كما تراجعت الكمّيات المصدّرة في العام ٢٠١٥ على نحو كبير بما نسبته ١٣,٢٪ إلى ١٩٤١ ألف طن. وقد سجّلت غالبية البنود الجمركية تراجعاً في الكمّيات المصدّرة منها، إنّما بتفاوت بين بند وآخر. وعند الدخول في التفاصيل وعزل بعض السلع، نجد أنّ تراجع الكمّيات المصدّرة كان أقلّ حدّةً منه لدى الإنطباع الأول، إذ تأثر المجموع بالتغيّرات في بعض أنواع السلع التي تزن كثيراً. فالكمّيات المصدّرة من منتجات المملكة النباتية تراجعت بحوالي ١٥١ ألف طن، أي ما يُمثّل أكثر من ٥٠٪ من تراجع إجمالي الكمّيات المصدّرة، كما تراجعت الكمّيات المصدّرة من المنتجات المعدنية (أي المشتقات النفطية) بحوالي ٧٩ ألف طن، ومن المعادن العادية ومصنوعاتها بحوالي ٧٢ ألف طن. في المقابل، ارتفعت الكمّيات المصدّرة من منتجات صناعة الأغذية بحوالي ٣٧ ألف طن. وبالتالي، إذا استثنينا منتجات المملكة النباتية فقط، تكون كمّية الصادرات من جميع السلع الأخرى قد تراجعت بنسبة ٨,٨٪. وعند استثناء كل من السلع المذكورة أعلاه من المجموع، تكون الكمّية المصدّرة من السلع الأخرى قد سجّلت تراجعاً بنسبة ٤,١٪.

في الخلاصة، سجّلت الصادرات السلعية تراجعاً كبيراً في العام ٢٠١٥، إنّ من حيث الكمّية أو القيمة، ولكن عند الدخول في التفاصيل لاستبعاد بعض السلع، يُصبح هذا التراجع أكثر اعتدالاً أو أقلّ حدّةً في ما يتعلّق بالسلع الأخرى؛ بمعنى آخر، لا يمكن تعميم هذا التراجع الكبير على جميع السلع.

الصادرات السلعية إلى الدول العربية

تراجعت قيمة الصادرات السلعية إلى الدول العربية، التي تُعتبر السوق الرئيسية لتصريف السلع اللبنانية، إلى ١٥٩٠ مليون دولار في العام ٢٠١٥ مقابل ١٧٢٩ مليون دولار في العام ٢٠١٤، أي بقيمة ١٣٩ مليون دولار وبنسبة ٨,٠٪. كما تراجعت الكمّيات المصدّرة إلى الدول العربية في العام ٢٠١٥ على نحو لافت وبنسبة ١٧,٩٪. ارتبطت على نحو خاص بانخفاض الكمّيات المصدّرة من المنتجات النباتية والمعدنية، وهي سلع تزن كثيراً. لذلك، تتغيّر هذه النتيجة لتصبح نسبة تراجع الكمّيات إلى الدول العربية أكثر اعتدالاً في حال أجرينا بعض الاستثناءات. وقد تراجعت الصادرات السلعية في العام ٢٠١٥ إلى معظم الدول العربية من حيث القيمة أو الكمّية، بخلاف ما حصل في العام ٢٠١٤ حيث نتج انخفاضها بشكل شبه كامل عن تراجع تصدير المنتجات المعدنية إلى سورية.

وعليه، يمكن القول بأنّ العام ٢٠١٥ شهد تراجعاً للصادرات إلى الدول العربية بعد أن بقيت متماسكة بصورة عامة حتى نهاية العام ٢٠١٤. وقد شمل هذا التراجع غالبية الدول العربية، وذلك للمرّة الأولى منذ بداية الأزمة السورية. وارتبط ذلك إلى حدّ كبير بإغلاق معبر نصيب، وهو البوابة البرّية الأساسية بين لبنان ودول الخليج.

١٩- تمّ منتجات صناعة الأغذية (-٣٢ مليون دولار)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (-٣١ مليون دولار).

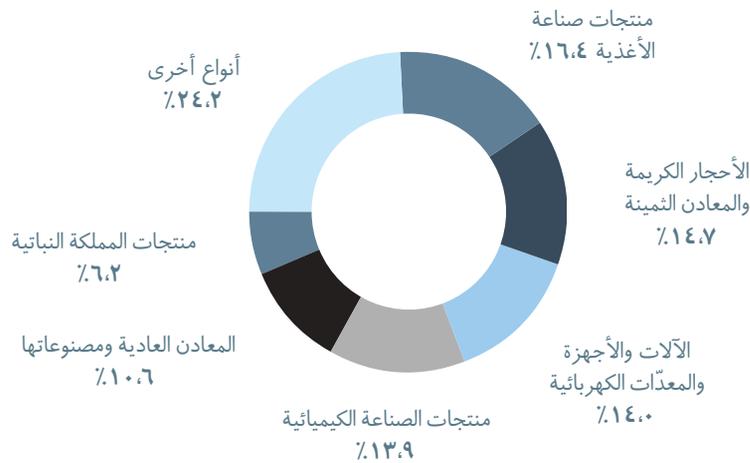
الصادرات السلعية

٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
٢٩٥٢	٣٣١٣	٣٩٣٦	القيمة - مليون دولار
١٠,٩-	١٥,٨-	١٢,٢-	نسبة التغير - %
١٩٤١	٢٢٣٦	٢٧٧٦	الكميات - ألف طن
١٣,٢-	١٩,٥-	٦,٧+	نسبة التغير - %

المصدر: المركز الآلي الجمركي.

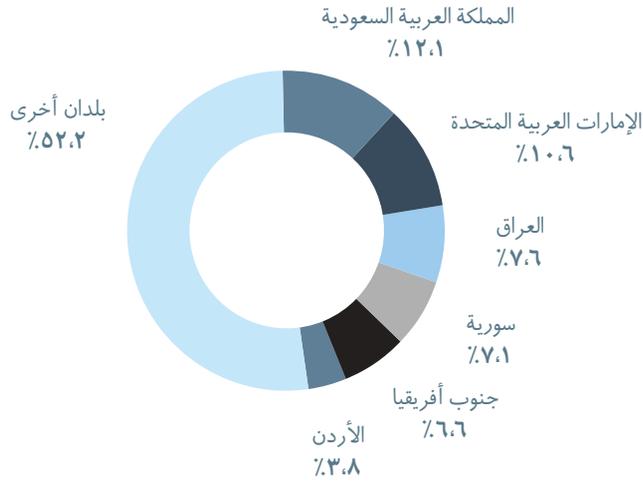
ويضيء الرسمان البيانيان أدناه على أبرز أنواع الصادرات السلعية اللبنانية وأبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في العام ٢٠١٥.

أبرز أنواع الصادرات السلعية - الحصّة من المجموع في العام ٢٠١٥



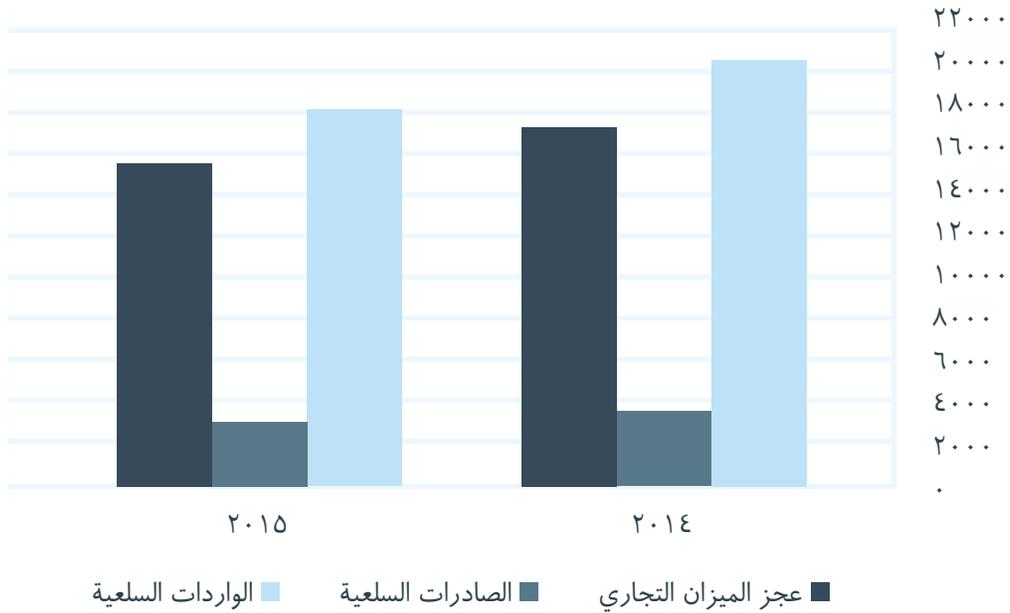
المصدر: المركز الآلي الجمركي

أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع - الحصّة من المجموع في العام ٢٠١٥



المصدر: المركز الآلي الجمركي

تجارة لبنان الخارجية (مليون دولار)



المصدر: المركز الآلي الجمركي

سادساً: المصارف وتمويل الاقتصاد

1-6 في ظلّ مناخ عمل مليء بالتحديات، أدّى كلّ من تراجع التدفّقات المالية الوافدة وضعف الحركة الاقتصادية إلى الحدّ من توسّع إجمالي موجودات المصارف التجارية العاملة في لبنان في العام ٢٠١٥ كما في العام الذي سبق. فالتوسّع المُشار إليه يعتمد بشكل كبير على نمو ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، والذي يغذيه تدفق الأموال الوافدة وحركة تسليف الاقتصاد بقطاعه العام والخاص. من هنا، فإن مساهمة العامل الخارجي، أي التدفّقات المالية، كانت ضعيفة بحكم استمرار الأزمة السورية ومضاعفاتها الداخلية السلبية، من سياسية واقتصادية، وبحكم حالة عدم الاستقرار في المنطقة ككلّ. كما كانت أيضاً مساهمة العامل الداخلي، وبالأخصّ القطاع العام، ضعيفة بحكم السياسة المالية القائمة وغياب الموازنة العامة والإنفاق في حدّه الأدنى، لا سيّما الاستثماري؛ يُضاف إلى هذا الأمر تراجع اعتماد تمويل احتياجات القطاع العام على التسليف المصرفي وقيام مصرف لبنان بالتعويض واستعمال الدولة جزءاً من ودائعها لتغطية ما تبقى. في حين كانت مساهمة القطاع الخاص أفضل حالاً، ولو أنها بقيت أدنى ممّا كان ممكناً تحقيقه في ظروف طبيعية، وفي ظلّ الدعم الذي تقدّمه السياسة النقدية من خلال سلسلة الحوافز التي سبقت الإشارة إليها. وقد فرض العاملان الداخلي والخارجي المذكوران أعلاه والحركة الاقتصادية الداخلية الضعيفة تدعيم الإيداعات والسيولة لدى المصرف المركزي وبالتالي حماية الاستقرار النقدي.

2-6 استناداً إلى هذه الوقائع والتطورات، قاربت الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان ١٨٦ مليار دولار أميركي في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل ١٧٥,٧ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٤، أي بزيادة في الموارد/ الاستعمالات قدرها ١٠,٣ مليارات دولار ونسبته ٥,٩٪ في العام ٢٠١٥ (مقابل زيادة قيمتها ١٠,٩ مليارات دولار أميركي ونسبته ٦,٦٪ في العام ٢٠١٤). وفي العام ٢٠١٥، توزّعت الزيادة في الميزانية على قاعدة الودائع (٧١,١٪ من الزيادة في الموارد)، وإجمالي الرساميل (٩,١٪ من الموارد الإضافية)، والموارد الأخرى، ولا سيّما العمليات بين المصارف (interbank) (١٩,٨٪ من الموارد الإضافية).

3-6 وتجدر الإشارة إلى أن قاعدة الودائع لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان وحدها، وضمن الميزانية، وصلت إلى حوالي ١٥٥ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٥ (٢٠,٦٪ منها من ودائع غير المقيمين) من دون احتساب ودائع المصارف المتخصصة والودائع الإئتمانية خارج الميزانية، والتي بلغت ٢,٤ مليار دولار و٣ مليارات دولار على التوالي في نهاية العام المذكور. وكان نمو الودائع كافياً لتمويل احتياجات الاقتصاد وتدعيم احتياطيّات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية. كما نشير إلى أن الأموال الخاصة للمصارف التجارية في لبنان بلغت ١٦,٧ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٥، ما يشكل حوالي ٩٪ من إجمالي الموجودات وما يقارب ١٤٪ كمتدّل لملاءة دولية على أساس بازل. ويُعتبر مستوى الرسملة هذا مقبولاً لا بل جيداً بالمقاييس العالمية، وهو ينسجم مع مستويات المخاطر المختلفة التي تتعرّض لها المصارف في عملها.

4-6 واستعملت المصارف الزيادة في مواردها هذه لإقراض القطاع الخاص (+٣,٣ مليارات دولار)، أي ما يعادل ٣٢,٣٪ من مجموع زيادة الاستعمالات. وشكّلت التسليفات للقطاع الخاص المقيم، والبالغة ٤٨ مليار دولار مع نهاية العام ٢٠١٥، حوالي ٩٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل حوالي ٩١,٦٪ في نهاية العام ٢٠١٤. كما استخدمت المصارف في العام ٢٠١٥ جزءاً ولو بسيطاً من النمو في مواردها لإقراض القطاع العام (٤,٤٪ من الزيادة)، إذ اكتتبت بسندات اليوروبندز التي أصدرتها الخزينة في كل من شباط وتشرين الثاني ٢٠١٥،

وبسندات خزينة بالليرة من فئتي ٧ و ١٠ سنوات في ظلّ ضعف رغبتها في الاكتتاب بالفئات ما دون السبع سنوات نظراً لمستويات الفائدة القائمة، مكتفية بتجديد الاستحقاقات. واستعملت جزءاً من الزيادة في مواردها للالتزام بالاحتياطي الإلزامي والودائع والسيولة الإلزامية، كما أودعت ما تبقى لدى المصرف المركزي على شكل شهادات إيداع بالعملة الوطنية والعملات الأجنبية وودائع حرّة. نشير إلى أن كامل قيمة الزيادة في الموفورات والموجودات لدى المصرف المركزي بلغ ٧,١ مليار دولار في العام ٢٠١٥. ونذكر أخيراً أن الموجودات الثابتة زادت بحوالي ٥٢٢ مليون دولار، في إشارة إلى الاستثمارات التي أجرتها المصارف في تجهيزاتها وفي أنظمة عملها وفي إجراءاتها الداخلية.

5-6 وقد بلغت التسليفات للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم، صافيةً من الديون المشكوك بتحصيلها ٥٤,٢ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٥ (١١,٤٪ منها للقطاع الخاص غير المقيم)، مسجلةً زيادةً نسبتها ٦,٥٪ في العام ٢٠١٥ مقابل زيادة أعلى بلغت نسبتها ٧,٤٪ في العام ٢٠١٤. ثم إن برامج الإقراض الخاصة التي يقدمها مصرف لبنان، من خلال الرزمة التحفيزية ذات الكلفة المتدنية للمصارف بغية إعادة إقراضها أيضاً بأقل كلفة للقطاع الخاص ساهمت في تحقيق هذا النمو. وقد استفاد من هذه التسليفات بنوع خاص قطاعا السكن والتكنولوجيا. كما أن دعم مصرف لبنان لاقتصاد المعرفة، استناداً إلى التعميم رقم ٣٣١ بدأ يعطي النتائج المرجوة من حيث توظيف الأموال من قبل المصارف في هذا القطاع، مع طاقة تمويلية بحدود ٦٢٣ مليون دولار أميركي يمكن للمصارف استثمارها في هذا المضمار. مع التذكير بأن الغاية من هذا التعميم هي تحريك آليات تأسيس شركات جديدة واعدة يمكن أن تتحوّل مستقبلاً إلى شركات قابلة لإغناء الثروة الوطنية وتوفير فرص عمل جديدة. وعند تاريخ إعداد هذا التقرير، كانت المصارف قد مؤّلت صناديق استثمار وشركات ناشئة بما يقارب ٢٤٣ مليون دولار. ومن المتوقع أن يركز مستقبل لبنان الاقتصادي إلى حدّ كبير على قطاع اقتصاد المعرفة فضلاً عن القطاع المالي وقطاع الغاز والنفط.

6-6 في نهاية العام ٢٠١٥، بلغت التسليفات للقطاع العام ما يوازي ٣٧,٨ مليار دولار مقابل ما يوازي ٣٧,٤ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٤، أي بزيادة نسبتها ١,٢٪، وشكلت حوالي ٧٥,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ويعود هذا الارتفاع البسيط إلى اكتتابات المصارف بسندات خزينة بالعملات الأجنبية تمّ إصدارها على دفعتين: الأولى في شباط بقيمة ٢,٢ مليار دولار والثانية في تشرين الثاني بقيمة ١,٦ مليار دولار. فارتفعت محفظة المصارف من سندات اليوروبندز من ١٦٣١١ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٤ إلى ١٧٦٤٥ مليوناً في نهاية العام ٢٠١٥. في المقابل، وعلى الرغم من اكتتاب المصارف بسندات خزينة بالليرة طويلة الأجل من فئتي ٧ و ١٠ سنوات نظراً لمردودها، انخفضت محفظتها من السندات بالليرة من ٣١٥٦٤ مليار ليرة إلى ٣٠٢٤٣ ملياراً في نهاية التاريخين المذكورين على التوالي لعدم رغبتها في الاكتتاب بالفئات ما دون السبع سنوات والاكتفاء بتجديد الاستحقاقات. وبناءً عليه، انخفضت حصة المصارف في لبنان من إجمالي الدين العام من حوالي ٥٦٪ في نهاية العام ٢٠١٤ إلى حوالي ٥٣,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٥، فيما ارتفعت حصة مصرف لبنان من ٢٠,٨٪ إلى ٢٥,٤٪ في التاريخين المذكورين على التوالي.

7-6 غير أن المصارف في لبنان تبقى المموّل الأساسي لاحتياجات القطاع العام، ولو اختلف حجم التمويل من فترة إلى أخرى بالنظر إلى اعتبارات السيولة والمخاطر وغيرها من الأمور. ويمثل تمويل المصارف للدولة في لبنان حوالي ٢٥٪ من إجمالي ودائعها مقابل ٢٣٪ في الدول العربية، بينما يبقى في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية دون هذا المستوى. فالحكومات في أوروبا والولايات المتحدة تتموّل مباشرةً من الأسواق، أي من اكتتابات الأفراد والشركات بالأوراق التي تصدرها الحكومات (Sovereign Bonds). وهنا نلفت إلى أن حصة القطاع الخاص باتت تتجاوز حصة القطاع العام من التسليفات المصرفية منذ العام ٢٠١٠ وهي آخذة في التصاعد.

8-6 تعتمد المصارف اللبنانية سياسة واضحة وشفافة يتمّ تنفيذها منذ ما يقارب العقدَيْن من الزمن إستناداً إلى التشريعات والنظم المعمول بها في لبنان، من جهة، وإستناداً إلى المصلحة العامة والأصول المهنية السليمة التي تقضي بحماية ودائع الناس وصون علاقاتها مع المصارف العالمية المراسلة، من جهة أخرى. وهكذا تلتزم المصارف في لبنان، وبغطاء من السلطات النقدية والرقابية، بالمعايير الدولية وبخاصة تلك العائدة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن مجموعة «غافي» ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وعن لجنة بازل وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة العشرين (G20)؛ كما تلتزم المصارف بما تلتزم به كل المصارف العاملة في النطاق الدولي، ومنها بوجه خاص المصارف الأميركية والأوروبية المراسلة لمصارفنا اللبنانية. فقد أصدر مصرف لبنان في السنوات الماضية عدداً من التعميمات الأساسية والوسيطه تتعلق بمسائل مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب تأكيداً للالتزام بالمعايير الدولية وتعزيزاً للإطار التنظيمي، منها ما يتعلق بتعديل نظام مراقبة العمليات المالية والمصرفية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. وأصدر في كانون الأول ٢٠١٥ التعميم الأساسي رقم ١٣٦ الموجه إلى المصارف والمؤسسات المالية وسائر المؤسسات الخاضعة لترخيصه أو لرقابته لتطبيق قرارات مجلس الأمن رقم ١٢٦٧ (١٩٩٩) ورقم ١٩٨٨ (٢٠١١) ورقم ١٩٨٩ (٢٠١١) والقرارات اللاحقة، بحيث يتوجب على المصارف مراجعة دائمة للموقع الإلكتروني للمجلس المذكور.

9-6 كما أصدر المصرف المركزي التعميمات التي ترعى التعامل مع المصارف المراسلة، بحيث يتوجب على المصارف أن تكون على معرفة تامة بالقوانين والأنظمة التي تحكم المصارف المراسلة في الخارج من قبل السلطات المحلية أو منظمات دولية شرعية. نذكر منها التعميم الأساسي رقم ١٢٦ الصادر في العام ٢٠١٢ والذي يدعو إلى احترام الأحكام القانونية التي تعمل في ظلها المصارف المراسلة. وللغاية، تنظم جمعية مصارف لبنان زيارات دورية إلى العواصم المالية في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية بغية تقوية العلاقات مع المصارف المراسلة للمصارف اللبنانية، والتواصل مع السلطات الرسمية والمراجع المالية والنقدية الأجنبية.

10-6 وتعكس القوانين المالية الأربعة التي أقرّها المجلس النيابي في تشرين الثاني ٢٠١٥ التزام الدولة اللبنانية، إضافةً إلى المصارف، بقواعد العمل وبالمعايير المصرفية والمالية العالمية المرعية الإجراء، وبخاصة الأميركية منها المرتبطة بتعامل المصارف الأجنبية في السوق الأميركية، كون معظم عمليات القطاع المصرفي اللبناني مع الخارج وتمويل تجارة لبنان الخارجية وتحويلات اللبنانيين تتمّ بالدولار الأميركي وعبر حسابات المراسلة مع المصارف في نيويورك، وبالتالي بقي لبنان من أيّ عزلة مالية دولية وتجنّب أيّ عقوبات وتمنع إدراجه على اللوائح السوداء عالمياً. والقوانين الأربعة هي: أولاً، انضمام لبنان إلى اتفاق الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وثانياً، ضرورة التصريح عن المبالغ النقدية التي يحملها أي شخص عبر المنافذ الحدودية، علماً أن ذلك لا يعني منع دخول الأموال بل التصريح عنها في حال تجاوزت قيمتها ١٥ ألف دولار، وثالثاً، تبادل معلومات

لمكافحة التهرب من الضرائب المطلوب من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) ويتعلق الرابع بالتعديلات على قانون مكافحة تبييض الأموال إنسجاماً مع معايير لجنة غافي (GAFI)، والتي اعتبرت مؤخراً أن لبنان أصبح مستوفياً كل الشروط الدولية. كما تلتزم المصارف تطبيق العقوبات الدولية، كون ذلك من المستلزمات الضرورية ويوفّر لها سلامة واستمرارية العمل من خلال النظام المالي العالمي، وينطبق هذا الأمر على تعميم مصرف لبنان الأخير رقم ١٣٧ حول أصول التعامل مع القانون الأميركي الصادر بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٨ وأنظّمته التطبيقية، بحيث اتخذت المصارف اللبنانية الإجراءات اللازمة لحسن تنفيذه، حفاظاً على مصلحة لبنان العليا وعلى سلامة نظامه المصرفي والمالي.

